جامعة احمد دراية أدرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الحركات الاحتجاجية ودورها في التغيير السياسي

دراسة حالة: الحراك الشعبي الجزائري 2019

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبان:

رميلي مراد

كنزاح عبد الله

إشراف الدكتور :

جعفري عبد الله

لجنة المناقشة

رقم	الاسم واللّقب	الرتبة	مؤسّسة الانتماء	الصّـفـة
1	أ. هداجي حمزة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أدرار	رئيساً
2	د. جعفري عبد الله	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أدرار	مشرفاً ومقرراً
3	د. حسناوي عبد الحفيظ	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أدرار	ممتحناً

2022-2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحةالبحثالببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): الدكتور جعفري عبد الله

المشرف مذكرةالماسترالموسومةبـــ: المركبات الاجتماعية ودورها في التغيير السياسي دراسة حالة الجزائر المتعدد الجزائر 1962

من إنجاز الطالب(ة): رحيلي مراد

و الطالب(ة): جعفري عبد الله

كلية : الحقوق و العلوم السياسية

القسم : علوم سياسية

التخصص: تنظيمات سياسية و إدارية

تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في :.....

مساعد رئيس القسم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة ادرار
رئيس قسم العلوم السياسية
جعفري عبد الله

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ القصص: 7

إهـــــداء

إلى سندي في الحياة بعد الله إلى الرجل الأبرز في حياتي

(والدي العزيز)

إلى القـــلب المعطاء

(والدتي الحبيبة)

إلى من بذلوا جهدًا في مساعدتي وكانوا خيرَ سندٍ

(أخواتي)

إلى أسرتي إلى أصدقائي وزملائي....

إلى كل من ساهم في حياتي الدراسية.....

إلى كل أساتذة العلوم السياسية

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل، الذي أسال الله تعالى أن يتقبله خالصًا

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد والشكر حتى يبلغ منتهاه

من لا يشكر الناس لا يشكر الله. من أيّ أبواب الثناء سندخل

شكري وتقدير الى الأستاذ المشرف الدكتور " جعفري عبد الله "

الذي تكرم علي بالإشراف على هذه المذكرة وخصني ببعض وقته وجهده

وخالص شكري لأعضاء اللجنة المقيمة للعمل

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد ودعمني لإتمام هذا العمل.

شكرا جزيلا

مقدمـة

مقدمة

تاريخ البشرية مليء بمتغيرات بين الدولة والحركات الاحتجاجية التي تطمح إلى التغيير أو التأثير أو الضغط على الأنظمة السياسية كيفما كان نوعها، من أجل النهوض بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية، التي تعرضت إلى التهميش والإفقار والاحتقان الاجتماعي "السخط الشعبي"وانتشار الجرائم والفساد الإقتصادي والمالي بسبب استحواذ أقلية حاكمة أو مجموعة من أصحاب المصالح الذين يتحكمون في الثروة وأدوات القمع الاجتماعي.

فالوطن العربي مليء بهذه التناقضات التي أفقرت وهمشت المجتمع وجعلته في المراتب الأخيرة من سلم المؤشرات الدولية ،وسرعان ما يلاحظ تطور الفعل والسلوك الاحتجاجي في شتى المجالات التي تحاول التأثير على القرار السياسي وعلى الفاعلين،غير أن تطور أساليب الاحتجاجات وضعف مدى استجابة الحكومات للمطالب الاجتماعية ، أدت بأنظمتها إلى الاستقرار،أو إلى انقلابات والانقلابات المضادة ،وهناك دول أخرى اعتمدت على الاستقطاب السياسي بمنح العوائد والتحفيز وتقديم وعود فضفاضة ،وأنظمة سلطوية تحكم بالجمر "الرصاص القانوني" ،والعنف والعنف المضاد لأجل خلق نوع من التوازنات المشروطة واللامشروطة.

فقد شهدت المجتمعات العربية عدّة حركات احتجاجية حدثت في السنوات العشر الأخيرة وقامت بها فئات مختلفة من بينها عمال و طلاب جامعيين وأصحاب مصالح وقضاة وأساتذة ومعلمين ممّا لحق بهم أضرار على حياتهم اليومية "الخصم من الراتب، التوقيف عن العمل، المتابعات القضائية، الفصل من الدراسة، الاعتقالات" وأمّا عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد أصبحت في أدنى مستوياتها وأصبحوا هم تبعا لها في أدنى مستويات التمثيل السياسي وإعمال الحقوق والتمتع بالحريات.

حيث كانت شرارة أحداث الربيع العربي التي بدأت في تونس قد سلطت الضوء على هذه الحركات ودورها الذي لعبته داخل المجتمعات العربية باعتبارها،واحدة من أهم الفاعلين في الثورات التي انطلقت في عدة بلدان عربية ،وساهمت في إسقاط بعض من النظم الاستبدادية التي كانت جاثمة على رقاب الشعوب ،إلا أنّه يمكن القول بأنّ لعمل هذه الحركات جذور تعود إلى ما قبل ذلك بكثير، إلى العقد الماضي الذي شهد فيه العالم العربي زيادة في الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات وغيرها من أشكال الاحتجاج الاجتماعي .

وقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة سلسلة تظاهرات عدة لكنها كانت قطاعية، وذات مطالب مهنية وفئوية كما شهدت البلاد بعض الاحتجاجات المحلية، حيث كان ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة بمنزلة الشرارة لاندلا ع التظاهرات الشعبية المكثفة والمتصاعدة منذ يوم 22 فبراير 2019م، وهو ما تسبب في تعقيدات سياسية ودستورية غير معهودة في الجزائر.

أولا :أهمية الدراسة

تتعلق الأهمية التي نوليها للحركات الاحتجاجية الاجتماعية في المرحلة الأخيرة من مراحل التغيير السياسي ودلك انطلاقا من وجود مؤشر في المجال الديمقراطي في الساحة السياسية ،وتبرز أهمية الدراسة التي بين أيدينا كونها تقف على دراسة وتحليل الحركات الاحتجاجية والحراك الشعبي الجزائري ،وحيث أن الحركات الاحتجاجية أو الحراك الشعبي الجزائري لعب دورا مهما في التغيير السياسي وكما أن الدراسة التي بين أيدينا تتكلم عن كل ما يتعلق بالحركات الاحتجاجية بين الأنظمة السياسية والشعوب.

كما تقف هذه الدراسة على الحراك الشعبي الجزائري والعلاقة بين النظام السابق والمتظاهرين وأيضا عن الدور الفعال الذي لعبه الحراك الشعبي في الإطاحة بالنظام السابق والتغيير في النظام وتحقيق بعض المطالب المتظاهرين.

ثانيا: أهداف الدراسة :

نهدف من بحثنا هذا الى الوقوف على واقع الحركات الاحتجاجية المختلفة بأنواعها وأسبابها وعن التغيير السياسي والتركيز على الإطار النظري للحركات الاحتجاجية وأيضا الوقوف في بحثنا هذا على الحراك الشعبي الجزائري وأسبابه وأهدافه والتحديات التي عاشها المتظاهرون "الحراك الشعبي الجزائري " من تأطير واستمرارية وتحديات داخلية وخارجية ودوره في تحقيق التغيير السياسي.

ثالثا :مبررات اختيار الموضوع

1-مبررات ذاتية

اهتمامنا الشخصي بهذا الموضوع يرجع لعدة عوامل ،من بينها الرغبة في البحث حول الحركة الإحتجاجية "الحراك الشعبي الجزائري" رغما أن بعض البلدان العربية شهدت الربيع العربي في السنوات الماضية .

كما أن هذا الموضوع جديد لم يتم الخوض فيه كثيرا أو تأليف عليه كتب كثيرة أو مقالات جامعية .

2-مبررات موضوعية :

اختيارنا لموضوع الحراك الشعبي الجزائري كموضوع للدراسة يعود بالأساس الى الأهمية التي لعبها هذا الأخير في التغيير السياسي في الجزائر والإطاحة بالطبقة الحاكمة التي حكمت الجزائر لمدة 20سنة ،وحيث أخذ الحراك الشعبي الجزائري حدث عالميا بسبب طريقة التظاهر وسلمية الغير المتوقعة .

رابعا: إشكالية الدراسة

إن الحركات الاحتجاجية التي شاهدتها مختلف الدول العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ،وحيث أن في العقد الماضي شهد تزايد في الحركات الاحتجاجية، حيث ازدادت وطأتها وعددها حتى أسفرت عن ثورات عارمة اتسعت فيها القاعدة الشعبية للمطالبة بالتغيير وتحولت هذه الحركات من حركات احتجاجية ذات مطالب قطاعية أو مطالب اجتماعية إلى حركات اجتماعية سياسية تطالب بتغيرات جذرية شاملة وليس إصلاحات سياسية جزئية كما كانت سابقا.

وعليه فقد شهدت الجزائر حركة من هذه الحركات الاحتجاجية والتي أطلقت عليها بالحراك الشعبي الجزائري الذي بدأ في 22فيفري 2019 بخروج ألاف المتظاهرين في عدة ولايات جزائرية، وتميز هذا الحراك عن مختلف الحركات الاحتجاجية الذي شاهدتها الجزائر سابقا أي قبل سنة 2019 أو بعض الدول العربية بسلاميتها وطريقة التظاهر الحضرية والتعبير والصمود إلى غاية الإطاحة بالرئيس السابق أي النظام السابق والطبقة الحاكمة وتحقيق التغيير السياسي ، وهو ما سنحاول تناوله بالدراسة والتحليل من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم الحركات الاحتجاجية في تجسيد التغيير السياسي؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما المفاهيم الواجب طرحها لفهم الحركات الاحتجاجية والحراك الشعبي الجزائري ؟

- هل ساهم الحراك الشعبي الجزائري في التغيير السياسي بالجزائر ؟

الفرضيات :

على ضوء الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ندرج الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسة :

- تفترض الدراسة التي بين أيدينا أن الحركات الاحتجاجية لعبت دورا فعالا في إحداث التغيير السياسي في الأنظمة العربية وخاصة بالضغط على الطبقة الحاكمة بالاستقالة وتسليم السلطة

الفرضيات الفرعية :

- يرتبط الفهم الصحيح للحركات الاحتجاجية بمعرفة أهدافها والأدوار التي تؤديها داخل المجتمع

– ساهم الحراك الشعبي الجزائري في إحداث التغيير السياسي من خلال التنظيم والفاعلية التي تميز بها

حدود الدراسة الزمنية والمكانية

– نسعى أن نجعل دراستنا تنحصر على دراسة الاحتجاجات والحراك الشعبي الجزائري ،وكيف أثرت الاحتجاجات في التغيير السياسي للأنظمة وخاصة في البلدان العربية كالحراك الشعبي بالجزائر

– أما المجال الزمني للدراسة يتمثل في الفترة الزمنية التي شهدها الحراك الشعبي الجزائري خلال العام 2019.

الإقترابات والمناهج

تفرض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج والإقترابات ،بهدف تحقيق الأهداف العلمية والعملية المتوفاة من الدراسة كالاتي :

أ–**المناهج**

1–منهج دراسة الحالة : هو المنهج الذي يتوجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة مرحلية معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعمقة بالوحدة المدروسة.[1] واخترنا هذا المنهج من أجل دراسة الحالات التي بين أيدينا والمتمثلة في الحركات الاحتجاجية "الحراك الشعبي الجزائري " بغرض تحليل علمي .

2– منهج الوصفي التحليلي : يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة لظواهر من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك، وهو ما يعني أن المنهج الوصفي يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة معينة بطريقة كمية او نوعية خلال فترة زمنية معينة من اجل التعرف على الظاهرة او الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول الى نتائج وتعميمات[2]،وهذا فاجعلنا نستخدم المنهج الوصفي في دراستنا للحراك الشعبي الجزائري .

[1] عبد الله جعفري ،الاتصال السياسي عند السلطة والمعارضة في الانظمة السياسية العربية " دراسة حالة جزائر – مصر (2014-2019) " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات سياسية مقارنة ، جامعة الجزائر 03 ، 2020-2021م ص 14.

[2] ربحي محمد عليان ، عثمان محمد غنيم ، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق ، عمان : دار الصفاء والنشر ، ط 1 ، 2000 ، ص 42

ب– الإقترابات

1-إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع : يعالج هذا الإقتراب الذي أسسه العالم "جون ميقدال" العلاقة الإرتباطية بين الدولة والمجتمع من حيث القوة والضعف وذلك من خلال أربعة مستويات اساسية مجتمع قوي ودولة قوية، مجتمع قوي ودولة ضعيفة، مجتمع ضعيف ودولة قوية ، مجتمع ضعيف ودولة ضعيفة ، حيث سيساهم هذا الإقتراب في فهم الدراسة التي بين أيدينا باعتبارها تدرس علاقة الحركات الاحتجاجية والنظام السياسي القائم.

2- اقتراب النخبة : يرى أنصار هذا الاقتراب إنه ما من مجتمع مهما كان مستواه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي لا يخلو من أقلية ماهرة تسيطر وأكثرية تخضع لحكم تلك الأقلية، ويطلقون على تلك الأقلية الحاكمة اسم الصفوة أو النخبة، ويقوم هذا الاقتراب على انقسام المجتمع إلى فئتين أقلية صغيرة تملك قدرا كبيرا من النفوذ والتأثير في عملية صنع القرار.

سابعا : الدراسات السابقة

لدراسات السابقة أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي فهي بمثابة الأرضية التي ينطلق منها أي باحث في دراسة موضوع وذلك بالتطرق الى أهم الدراسات التي تناولت جانب أو جوانب معينة من موضوع دراسته والزوايا التي تمت بها معالجة الظاهرة محل البحث، وهو ما سيشكل لنا الأرضية التي سننطلق منها في إعداد دراستنا برؤية تختلف عن الرؤى التي تمت بها معالجة الدراسة من قبل ، وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة التي بين أيدينا :

أولا :الدراسات

الدراسة الأولى بعنوان : إسراء جمال عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطُين

حيث تطرقت الباحثة إلى الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في الوطن العربي مثل تونس مصر والبحرين ،وتطرق إلى المفهوم التغيير السياسي و تحليل واقع الحركات الاحتجاجية.

ثانيا : المقالات

الدراسة الأولى بعنوان: علي سعيد عبد الزهرة جبير،الحراك الشعبي :دراسة نظرية في المفهوم والأسباب وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية الصادرة عن جامعة النهرين بالعراق في العدد02 من المجلد 14 في جوان 2020 ،حيث تطرق الباحث إلى مفهوم الحراك الشعبي وأسبابه وأنواعه

ثامنا : تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة التي بين أيدينا إلى فصلين، في كل فصل سيتم تقسيمه إلى مبحثين وثلاث مباحث وثلاث مطالب في كل مبحث :

إذ يتناول الفصل الأول من الدراسة الإطار المفاهيم للحركات الاحتجاجية حيث سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى التعريف بالحركات الاحتجاجية وأسبابها وأنواع الحركات الاحتجاجية وتطرقنا أيضا إلى المداخل النظرية لدراسة الحركات الاحتجاجية وأما في المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى التغيير السياسي وأنماطه والمداخل النظرية لتغيير السياسي .

وتناولنا في الفصل الثاني من الدراسة الحراك الشعبي الجزائري 2019 تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الحراك الشعبي في الجزائر الذي بدأ في 22فيفري 2019 بتعريف الحراك الشعبي بالجزائر وأسباب اندلاع هدا الحراك سواء كانت سياسية أو اقتصادية واجتماعية ،وتطرقنا أيضا إلى مميزات هذا الحراك الشعبي وأما في المبحث الثاني تطرقنا إلى التحديات التي عاشها الحراك سواء داخلية أي من النظام السابق أو خارجية أي من الدول التي كانت لديها امتداد وعقود ومصالح مع النظام السابق ، وأما المبحث الثالث فتطرقنا إلى دور الحراك الشعبي الجزائري في تحقيق التغيير السياسي في التداول على السلطة وتحقيق النزاهة في الانتخابات وتجسيد احترام حقوق الإنسان .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للحركات الاحتجاجية والتغيير السياسي

المبحث الأول:مفهوم الحركات الاحتجاجية:

تمهيد: يعتبر موضوع الحركات الاحتجاجية من بين المواضيع ذات الأهمية والمكانة الكبيرة في حقل العلوم السياسية، نظرا للأدوار التي أضحت تلعبها داخل المجتمع والنظام السياسي، ونظرا لتزايد أعدادها وانتشارها في العديد من مناطق النظام السياسي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، حيث سنسعى من خلال هذا المبحث التطرق الى الإطار المفاهيمي للحركات الاحتجاجية.

المطلب الأول: تعريف وأسباب الحركات الاحتجاجية

أولا: تعريف الحركات الاحتجاجية

تعرف الحركات الاحتجاجية بأنها إقدام جماعة ما على القيام بفعل اعتراض ضد جماعة أخرى وذلك حول قضية محددة وملحة الوجود، وهي بهذا المعنى عامة ومتعددة الأشكال ومتنوعة الأساليب. فهي كفعل اعتراض أحد أبرز الأشكال التي تستخدمها الحركات الاجتماعية أو السياسية في مواجهة السلطة، ولها عدة نماذج قد تأخذها في استخدام القوة والتواصل مع الآخرين وسرعة التكيف، بعضها نماذج ناعمة والأخرى حازمة. وما يميزها كفعل اعتراضي هو كسرها للروتين اليومي في الحياة العامة، من خلال العمل العنيف أو العمل الشرعي بالتظاهر أو العصيان أو الاعتصام، أو غير ذلك من الممارسات[1].

وأيضا تعرف الحركات الاحتجاجية تلك الحملات الجماعية والتي تعني بالمطالب والعروض العامة وتظهر في المسيرات وإنشاء التجمعات والجمعيات المتخصصة والاجتماعات والإعلانات والالتماسات ونشر الرسائل المختلفة وتطبيق الضغوطات، كما يمكن الإشارة إليها على أنها تعبير عن الرأي والكرامة والوحدة وغيرها باستخدام وسائل متعددة مثل ارتداء ألوان أو شارات معينة، الموكب الهتافات، والتجمعات أمام المباني العامة[2].

ثانيا: أسباب الاحتجاجات

شهدت الكثير من دول العالم الاحتجاجات المختلفة وتختلف أسباب الاحتجاجات من دول إلى أخرى وعليه نستعرض بعض الأسباب التي تدفع المواطنين للاحتجاج:

1- إسراء جمال عرفات، **الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين**، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين ،2017، ص..

2- فاطمة بن يحي، دور الحركات الاحتجاجية في الجزائر، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الوادي، العدد17، سبتمبر 2016، ص.113..

1- الأسباب السياسية

وتتمثل الأسباب السياسية في غياب الحريات الأساسية، وهو من أهم الدوافع التي تقف وراء موجة الحركات الشعبية التي تقوم بها الشعوب في مواجهة الأنظمة الحاكمة لها، وبالنظر للتغيرات التي شهدها الوطن العربي مؤخرا بدءا، بتونس ومن ثم مصر وبعدها كل من ليبيا واليمن وسوريا والجزائر والسودان، نجد أن الشعوب التي قامت بالتحركات نتيجة غياب الحقوق والحريات الأساسية، والتي أدت إلى المطالبة بإسقاط النظم الحاكمة ومحاكمة رموز الفساد الذين تسببوا في إفساد الحياة السياسية والاجتماعية بشكل كبير، والمطالبة بتحقيق العدالة وسيادة القانون وترسيخ الممارسات الديمقراطية في البلاد[1].

وتمثلت الأسباب السياسية الأخرى في حالة الطوارئ التي تمنع تنظم المظاهرات والتي أدت إلى خنق الحياة السياسة، فضلاً عن القهر السياسي المتراكم في الوجدان الشعبي التي يعاني منها أغلبية البلدان العربية، نتيجة لقمع متعدد المستويات عانته الفئات الاجتماعية جميعها، بعدما استفحلت إجراء القمع التي أدارتها المنظومة الأمنية المتحكمة بالقرار السياسي، إذ باتت هذه المنظومة هي القيادة الفعلية للسلطة، وكذلك انتشار الفساد السياسي في كافة قطاعات الدولة ومؤسساتها السياسية والأمنية والقضائية، ويرجع ذلك بسبب غياب المساءلة وانعدام الشفافية في إدارة الحكم، واعتماد نظام المحسوبية في تولي المناصب العامة، وغياب الديمقراطية عن مجر الحياة السياسية، وانعدمت فرص تداول السلطة، وساد نهج الثورات السياسية والتأييد السلطة وانعدام التواصل والعلاقة بين الحاكم والمحكومين ،ووجود طبقة عازلة بين الحكام والشعوب وذلك لتحقيق وحماية مصالحها وتراجع الحريات والعدالة في جو تسوده الديكتاتورية والقمع[2].

ومن الأسباب الحراك الشعبي السياسية هو امتناع الأنظمة العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية، وإلى عزوف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية مع ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بعدما تعرضت أغلب الأنظمة

العربية منذ نهاية الحرب الباردة لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لكي تبني إصلاحات سياسية وديمقراطية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، ووضع آليات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام، إلا أن هذه الأنظمة أكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية.

[1] - علي سعدي عبد الزهرة جبير، الحراك الشعبي ، دراسة نظرية في المفهوم والأسباب ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة النهرين العراق، العدد 02 (2021)، ص516، 531 ، السنة 2020، الصفحة 525

[2] - نفس المرجع، ص.

وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية مثل المغرب والكويت، إلا أنها اعتمدت على مجموعة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات ومنظمات المجتمع المدني ، وتعتبر الأوضاع السياسية المتدهورة وأغلبية الأنظمة السياسية السلطوية العربية الغير حرة وذات الطابع العسكري المستبد من أهم الأسباب السياسية التي تثير غضب الشعب وتبعث فيه روحا التغيير[1] .

الأسباب الاقتصادية :

أن من الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى الحراك الشعبي هو انعدام العدالة وانتشار الفساد وعدم توزيع الثروات بشكل صحيح، فيجد المواطن نفسه أمام أنظمة تقوده للفقر وتحكمه بالقهر، وتتصدر بعض الدول العربية قوائم البلدان الأكثر فساداً في العالم والأقل شفافية على الإطلاق، ويتفشى الفساد وينتشر داخل مؤسسات الدولة، فلا يستطيع مواطن يقيم دعوى قضائية أو طعنا أمام الأجهزة القضائية، ولا يمكنه أن يدافع عن نفسه، لأنه يعيش في نظام يقوده إلى طريق مسدود تنعدم فيه إقامة العدالة، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إذ تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25عام في البلدان العربية هم نسبة 40بالمئة من تعداد السكان، ويشهد العراق ارتفاعاً كبيراً في نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين18و25 عام ، في المقابل يجدون سوق العمل في تراجع، مع عدم قدرة تلك الدول على خلق فرص عمل تغطي احتياجات هؤلاء الشباب، وكذلك تدني مستويات المعيشة والمعاناة من المرض، وتآكل الطبقات الوسطى المتعلمة التي ازدادت فقراً، والحالة المزرية التي تعيشها شريحة واسعة من الشباب المتعلم، في الوقت الذي تتضاءل فيه فرص العمل وتزداد المعيشة غلاء، وشهد العراق ظهور طبقة حاصلة على مستوى تعليم عال لكنها لا تتمكن من الحصول على وضع اجتماعي مناسب لنقص الوظائف المتخصصة[2].

وقد ساهم (النفط) المصدر الريعي في تأجيل الاحتجاجات الشعبية، وأعطى الأنظمة والحكومات فسحة من الوقت امتدت لعقود طويلة من الزمن، وصاحبه افتقار عميق لمعايير الديمقراطية ولتمكين الشعوب من المشاركة في الحياة السياسية ، لكن مع تخلخل الوضع الاقتصادي(بطالة، أجور، صحة، سكن) شعرت الشعوب العربية بالعجز عن العيش، ما ساهم في كسر السكوت والسلبية، وأسس للتمرد على الوضع القائم، لأنه وصل إلى لحظة أحس فيها أنه لم يعد قادراً على تحمل الوضع الذي هو في الأمر الذي دفعه إلى التمرد الهائل ضد السلطة التي خافها طويلاً، والذي يعتبر أنها السبب في كل الظروف السيئة التي عاشها ،وانعكس ذلك في الحراك الشعبي الذي في الحراك الشعبي الذي شهدته أغلبية البلدان العربية

[1] - علي سعدي عبد الزهرة جبير، المرجع السابق، ص.527

[2] - علي سعدي عبد الزهرة جبير، المرجع السابق، ص.526-527

2- الأسباب الاجتماعية :

أن وضعية الأفراد داخل المجتمع تؤدي دوراً هاماً في الحراك الاحتجاجية، فكلما كانت الأوضاع الاجتماعية حسنة والمعيشة قائمة على الرفاهية وتوفير الحاجات الاجتماعية كلما قلل ذلك من تحرك المجتمع، وكلما كانت الأوضاع مزرية كان العكس فمعظم الاحتجاجات التي خرج الشعب ينادي بها كانت من دافع الواقع المعيشي الصعب إذ أن الأوضاع الاجتماعية المتدهورة للأفراد وتزايد تدهورها بصفة مستمر، يساعد بشكل كبير في انبثاق حراك شعبي يطالب بتحسين هذه الأوضاع ، من لقضاء على البطالة والفقر والمساعدات الاجتماعية المتمثلة في حق السكن اللائق وتوفير ظروف العيش اللازمة ، وأن انتشار الفقر والفساد الإداري والمادي والرشوة على نطاق واسع وارتفاع الأسعار مقابل تدني الأجور ودخل الفرد بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع وسياسية فرض الضرائب والرسوم من أبرز الأسباب التي ساهمت في تأجيج الوضع الاجتماعي ودفعت المواطنين إلى الاحتجاج ويعيش معظم سكان الدول العربية في ظل نظام اجتماعي متخلف يعتمد على القرابة ،ونواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف والعادات والتقاليد القديمة وأن غياب العدالة الاجتماعية كان سبب من الأسباب الحراك الشعب إذ تعاني المنطقة العربية من اللامساواة في توزيع الدخل والأصول وفرص العمل وفي توزيع الخدمات والبرامج الاجتماعية ، وما زاد في تنامي شعور الشعوب بالغبن ملاحظتها استئثار فئة أو جماعة بمداخيل البلاد على حساب الفئات الأخرى ، ما نمى لديها ثقافة السخط والشعور بالتهميش والتمايز السلبي ودفعها إلى تلمس طريق التظاهرات والاحتجاجات العارمة للتخلص من النظام السياسي القائم ، وكان غياب العدالة الاجتماعية محركا محوريا للديناميكية الاحتجاجية المتجددة في معظم الدول العربية ، وأن السياسات التي انتهجتها الأنظمة العربية أدت إلى خلل اجتماعي أصاب معظم الشرائح والطبقات الإجتماعية ، وهو ما أفرزه موجة واسعة من الحركات الشعبية[1]

المطلب الثاني: أنواع الحركات الاحتجاجية

للحركات الاحتجاجية اختلاف حسب المطلب الاحتجاجي ولذلك تطرق بعض أنواع الحركات الاحتجاجية:

أولا :الحركات الاحتجاجات السياسية

تكون هذه الاحتجاجات هادفة إلى التعبير عن رفض وضع سياسي معين والسعي إلى الضغط على الأطراف السياسية القيادية لتغيير واقع سياسي ما يتعارض مع تطلعات ورغبات الشعب، أو المطالبة بتغيير بعض

[1] علي سعدي عبد الزهرة جبير، مرجع سبق ذكره، ص.527.

القوانين التعسفية في الدول. ويقوم المحتجون خلالها بمسيرات واحتجاجات سلمية في الغالب، يرفعون فيها العارضات ويتوجهون إلى وجهات محددة جماعيا مثل المقرات السيادية.[1]

ثانيا : الحركات الاحتجاجات العمالية

حيث تختص بالعمال في قطاع معين أو قطاعات مختلفة يطالبون فيها بمطالب جماعية عادة ما تكون رفع الأجور، أو تغيير ظروف العمل، أو الاعتراض على قوانين العمل غير الملائمة لهم. وفي الغالب يتم تنظيمها من خلال التحديات العمالية، أو الجمعيات التي تهتم بحقوق العمال.[2]

ثالثا : الحركات الاحتجاجات الاجتماعية

يختلف هذا النوع عن الأنواع السابقة في طبيعة المطالب، والتي تكون معنية بواقع اجتماعي معين وظواهر اجتماعية غير مرغوبة مثل: العنف، الإرهاب، حقوق الإنسان، حقوق المرأة والحريات العامة. ويجتمع في هذه الاحتجاجات شرائح كبيرة من المجتمع يجمع بينهم وحدة الهدف والمطالب وهو ما تشترك فيه جميع أنواع الاحتجاجات بدون استثناء.[3]

رابعا: الحركات الاحتجاجات الطلابية

والتي كما يشير إليه معناها اللغوي تعنى بشريحة الطلاب، والذين غالبا ما يجتمعون في مسيرات احتجاجية يعارضون فيها سواء ظروف الدراسة، واقعها أو مشكلة معينة في المناهج الدراسية والنظم التي يتم فيها اتخاذ القرار في شؤون الطلبة وامتحاناتهم وجميع القوانين التي تؤطر هذا المجال. يحتج الطلاب المعارضون في أغلب الأحيان عند وزارات التعليم أو في المعاهد أو المؤسسات الدراسية لفترة معينة تتواصل حتى يتم تحقيق مطالبهم أو إيجاد حلول مرضية لهم.[4]

ومن المهم جدا أن تتم جميع أنواع الاحتجاجات في ظروف آمنة وبطرق سلمية، ودون إحداث أي شغب أو تخريب في الشارع أو في أماكن الاحتجاج، حيث تعتبر الاحتجاجات السلمية حق من حقوق الإنسان التي تدعمها جميع المنظمات الحقوقية الدولية وتكون مشروعة في أغلب دول العالم[5].

---

[1] إيمان ، « أنواع المظاهرات » من الموقع الالكتروني المرسل على الرابط: https://www.almrsal.com/post/847879 بتاريخ 13 يونيو 2019 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/02/15 14:50.

[2] – إيمان ، نفس المرجع السابق.

[3] – نفس المرجع السابق.

[4] – نفس المرجع السابق.

[5] حميدة حمودي « نظرية الحركات الاجتماعية» هياكل افضل وتنظيمات انسانية 2009/11/25، 2022/02/18، 15:10

المطلب الثالث: المداخل النظرية لدراسة الحركات الاحتجاجية

أولا: النظرية التقليدية

في عقد الستينيات انتشرت صورة سلبية عن دور الحركات الاحتجاجية (الاجتماعية)، فالأفرع المختلفة للنظرية التقليدية اتفقت على أن السلوك الجماعي لا يتضمن فقط الحركات الاجتماعية وإنما يحوي في طياته الغوغاء والذعر كظاهرة مدمرة وغير عاقلة، فهذه التقاليد النظرية المبكرة افترضت أنه حينما يندمج الأفراد في مجموعات فإنهم يفقدون شخصيتهم ويصبحون عرضة للسلوك اللاعقلاني، ورغم أن سلوك الأفراد قد يشمل شجاعة وتضحية كبيرة من أجل الجماعة ولكن أيضاً يتضمن عنف غير منضبط تجاه من هم خارج الجماعة، ويمكن أن نجد أثر هذه الأفكار النفسية الحاشدة أيضا في تفكير ماكس فيبر عن القيادة الكاريزمية، وعند إميل دوركايم عن الضمير الجماعي.[1]

وقدمت نظريات فترة ما بعد الحرب تباين اجتماعي هيكلي أكثر حول هذه الأفكار، فوفقاً لدور كايم فإن التغير الاجتماعي السريع يؤدي إلى انهيار الروابط والقيم الاجتماعية التقليدية وفي إطار البحث عن إعادة البناء الاجتماعي الجديد يكون الأفراد المعزولين أو المهمشين من الكتلة المجتمعية أهداف سهلة للحركات الاجتماعية الشمولية، وتكون هذه الحركات عامل جذب للشخصيات السلطوية، وفي ظل التأكيدات على النظم المعيارية المتكاملة وظيفياً فإن الحركات الاجتماعية المنحرفة لا يمكن أن تظهر في شكل إيجابي جداً، وقدم (Neil Smelser, 1962) رؤية وظيفية هيكلية ربطت الحركات الاجتماعية بالصدع الهيكلي والذي يمهد الطريق لنشر اللاعقلانية والتجزئة.[2]

ثانياً : نظريات تعبئة الموارد

قادت موجات الاحتجاج التي شاهدتها فترتي الستينيات والسبعينيات إلى تحول جذري في النظرة للحركات الاجتماعية، وكانت النظرية الاقتصادية للعمل الجماعي (Mancur Olson, 1965) مصدر إلهام لظهور مدرسة تعبئة الموارد كنظرية جديدة تتناقض مع النظريات التقليدية السابقة في دراسة الحركات الاجتماعية، فوفقاً لـ Olsonتعد الحركات الاجتماعية فواعل راشدة وعظيمة الفائدة، وبدأت تظهر مصطلحات جديدة فلم يعد الحديث عن القيادات الكاريزمية وإنما حركة رجال الأعمال التي أنشأت تنظيمات الحركات الاجتماعية وصناعات الحركات الاجتماعية والتي تقدم منتجاتها للزبائن وليس للأفراد المحبطين الغير عاقلين، فهي تعتبر ربحية الاستثمار الموارد التقديرية في أنشطة الحركات الاجتماعية، وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية البنيوية للتعبئة أكد منظري مدرسة

[1] حميدة حمودي « نظرية الحركات الاجتماعية» هياكل افضل وتنظيمات إنسانية نفس المرجع السابق.

[2] حميدة حمودي « نظرية الحركات الاجتماعية» هياكل افضل وتنظيمات إنسانية نفس المرجع السابق.

تعبئة الموارد على تضامن الجماعة وتكامل الأفراد في الشبكات الاجتماعية بدلاً من تحطيم القيم والاقتلاع الاجتماعي للمنظورات الكلاسيكية.[1]

ثالثاً : هيكل الفرص السياسية

قاد النقد الموجه إلى نظرية تعبئة الموارد فيما يتعلق بإغفال البيئة السياسية للحركات الاجتماعية إلى ظهور مفهوم هيكل الفرص السياسية والذي قدمه (Peter Eisinger, 1973)، وطوره كثيرون (Charles Tilly, 1978 and Doug Mc Adam, 1982).[2]

وعلى عكس التركيز الكبير لنظرية تعبئة الموارد على الحركة الداخلية فإن أنصار اقتراب العملية السياسية يرون أن الاختلافات في كمية وأنواع نشاط الحركة الاجتماعية يُفسر بالاختلافات في السياق (المحتوى) السياسي الذي تواجهه، يرى Eisingerعلى سبيل المثال أن الحركات الاجتماعية في المدن تتأرجح وفق هياكل وانفتاح السياسات المحلية، كما ربط Mc Adamزيادة حركات الحقوق المدنية في الولايات المتحدة للتحولات في الدوائر الانتخابية للجمهوريين والديمقراطيين كنتيجة لهجرة الكتل السكانية للولايات الشمالية وتآكل قبضة الديمقراطيين على البيض الجنوبيين[3].

وفي أوربا، كان هيكل الفرص السياسية مثمراً في تحفيز البحث عبر القوميات مثل مقارنة الحركات الاجتماعية المناهضة للطاقة النووية في بلدان عديدة أو مقارنة لليسار الجديد في ألمانيا وإيطاليا أو مقارنة الحركات الاجتماعية الجديدة في ألمانيا وفرنسا وهولندا وسويسرا، ولقد ربطت هذه الدراسات المقارنة لدراسات الحركات الاجتماعية باهتمامات تيار العلوم السياسية من خلال توضيح كيف يرتبط توقيت وسياسات وحجم تعبئة الحركات الاجتماعية بعوامل مثل العملية الانتخابية وتشكيل النظام الحزبي والمركزية المؤسسية وفصل السلطات واستراتيجيات حل صراعات النخب السياسية[4].

[1]– عرقوب كمال، المقاربات النظرية للحركات الاجتماعية، محاضرات لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع، كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، 2020/2019، ص.15

[2]نفس المرجع السابق.

[3] - ابراهيم عقل محمد احمد، مفهوم هيكل الفرص السياسية وتطور الحركات الاجتماعية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 16، العدد.03، 2015، ص.130.

[4]- ابراهيم عقل محمد احمد، المرجع السابق، ص.135..

المبحث الثاني: التغيير السياسي

المطلب الأول: مفهوم التغيير السياسي

أولا لغة

يُعرف لفظ "التغيير" لغويًا في المعجم الوسيط باعتباره "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، فالتغيير مصدر يُعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل "غيّر" الشيء، جعله غير ما كان عليه في السابق، وتغيّر: تحول وتبدل.[1]

ثانياً: اصطلاحا

يُقدم التغيير السياسي باعتباره "مجمل التحولات التي قد تتعرض لها أي أو كل من البني السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية، والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، وبما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها، أو بين عدة دول".[2]

ويُعرف جابريال ألموند "التغيير السياسي" باعتباره "حصول نظام سياسي على قدرة جديدة، والتغيرات المرتبطة بتلك القدرة في الثقافة، والهيكل السياسي" المرتبطين بالنظام السياسي[3].

يشير التغيير السياسي إلى الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي والتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح)، ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.

والتغيير السياسي كذلك هو مجمل التحولات التي تتعرض لها البني السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول.

ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل أهمها:

1- الرأي العام، أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، لكن هذه المطالب لن تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من قبل الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.

---

[2]- اسماعيل صبري مقلد : موسوعة العلوم السياسية الكويت – جامعة الكويت - سنة1994 ص47

[3]- نظام بركات : مبادء علم السياسة –عمان دار الكرمل لنشر والتوزيع الطبعة الثانية 1987 ص 246-270

3- ادرجودة محمد التغيير السياسي الموسوعة السياسية، الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary 2022/02/20. 08:45

2- تغير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح، بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.

3- تداول السلطات، في الحالات الديمقراطية، أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالانقلابات، يعني تلقائيا أن حياة سياسية جديدة بدأت تتشكل، وفق منطق القيادة الجديدة.

4- ضغوط ومطالب خارجية، من قبل دول أو منظمات، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال، سياسية واقتصادية وعسكرية[1].

المطلب الثاني: أنماط التغيير السياسي

أولا :التغيير السياسي التطوري (الإصلاحي)

تتحدد طبيعة "التغيير السياسي "تتحدد بناء على صفة هذا التغيير فإن كان التغيير إيجابيا محمودا يهدف إلى محاربة الفساد وإزالته، وتحقيق الإصلاح، فينطبق عليه تعريف "الإصلاح السياسي" نفسه، أمَّا إن كان لا يهدف إلى هذه الأمور، فإنَّه يقصد به التغيير دون النظر إلى المقاصد الشرعية المرجوة منه.

من ناحية أخرى، فإنه يُنظر إلى "التطور السياسي" كأسلوب للتحديث أو التغيير السياسي يتضمن معنى السلمية والتدريجية والعمل من خلال المؤسسات القائمة، أي أنه تغير سلمي شرعي يتم وفق القوانين والمؤسسات القائمة في المجتمع، وهو أيضًا تغير تدريجي لا يتضمن تغيرات جذرية في وقت محدود من الزمن، بل تغييرات تحدث نتيجة تراكمات بطيئة لتغيرات جزئية تتم عبر مرحلة طويلة من الزمن، ومن هنا فإن الوقت هو عنصر هام في التمييز بين الأسلوب الثوري والأسلوب التطوري، فبينما يسعى الأول إلى اختصار عامل الوقت والإسراع بعملية التحديث فإن الثاني يترك للوقت فرصته الكاملة[2].

ثانيا : التغيير السياسي الثوري

يُعرف "التغيير الثوري" بأنه "نمط خاص للتغيير الاجتماعي، باعتباره يستلزم إدخال العنف في العلاقات الاجتماعية". ويشمل عدد من الأبعاد الثورية للتغيير، منها: تغير البنية الاجتماعية، وتغير القيم ومعتقدات

1- إدارة البحوث، قراءات نظرية: التغيير السياسي – المفهوم والأبعاد"، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل 2016م، ص 5.

2- نفس المرجع

المجتمع، وتغير المؤسسات، وتغير في تكوين القيادة وأساسها الطبقي، وتغير النظام القانوني، واستخدام العنف في الأحداث التي تؤدي إلى تغير النظام[1].

وفي تحليل "صمويل هنتجتون" للظروف المؤسسية والاجتماعية للثورة، كأحد صور التطوير/التغيير السياسي، يشير هنتجتون أن أسبابها تكمن في التفاعل بين المؤسسات السياسية والقوى الاجتماعية، فمن الممكن أن تندلع الثورات حين يوجد تزامن بين شروط بعينها في المؤسسات السياسية وظروف بعينها بين القوى الاجتماعية ،التي يجرى استبعادها من السياسة في المشاركة فيها، هذه المجموعات الاجتماعية الصاعدة أو الطامحة مع وجود مؤسسات غير مرنة هي المادة الخام (الوقود) الذي تصنع منه الثورات.وبالتالي فالتغيير الثوري وفقًا لهذه الأبعاد المذكورة لا يقتصر على التغيير السياسي، وإنما هو صيغة تبدأ سياسية وتنتهي بأن تكون اجتماعيه فتحدث تغيرات كمية ونوعية في النظام الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، لكن يظل العنصر المميز للتغير الثوري هو الاعتماد على العنف.[2]

ثالثا : الانقلابات والثورات بين النمط الإصلاحي والنمط الثوري للتغيير

يُخرج المنظرون أداة "الانقلاب العسكري" من فئة "الإصلاح السياسي"، باعتبار أن الأول يشمل أدوات غير سلمية للتغيير، ويهدف إلى تغيير القائمين على النظام أكثر من كونه يهدف إلى إصلاح النظام، دون خلاف ربما مع فكرة أن "الانقلاب" يأتي لتغيير القائمين على النظام لأنهم أساؤوا استعمال السلطة ليأتي من يقوموا بالإصلاح، فهو أحد أشكال الإصلاح السياسي، إلاَّ أنَّه شكل راديكالي غير سلمي للإصلاح، وعلى نفس المنوال يرى البعض أنَّ "الثورة" أحد أشكال الإصلاح السياسي، إلاَّ أنَّها تعبير عن إصلاح سياسي راديكالي وسريع[3].

المطلب الثالث: المداخل النظرية لدراسة التغيير السياسي

تشير الدراسة التحليلية للتغيير السياسي يمكن تناولها من خلال ثلاث محاولات للتغيير والتي تمثل ثلاثة أطر نظرية لدراسة التغيير السياسي كالتالي:

1- عبد المؤمن سي حمد، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه بعنوان: إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر، 2019.

[2] - نفس المرجع.

3- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الثاني، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، 2006، الجيزة.

أولا : التغير بالمكونات

اهتم هنتنجتون بالعلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية، وهي علاقة يمكن بوضوح تجريدها عن دراسة التحديث، وهذا التحديث قد يكون أحد المصادر التاريخية الكبرى للتغيرات في المشاركة، لكنه ليس المصدر الوحيد، ومشكلة التوازن بين المشاركة والمؤسسية هي مشكلة تشهدها المجتمعات عند كل مستويات التنمية، فالاضطرابات التي شارك فيها الزنوج والطلاب في الولايات المتحدة في أواخر الستينات من الممكن تحليلها بشكل مثمر خلال هذا الإطار: ففي المدن الرئيسية وفى الجامعات واجهت البنية (المؤسسات) القائمة تحديات، لتفرز قنوات جديدة لكي تستطيع هذه الجماعات الجديدة أن تشارك في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم من خلالها.

هذا المقترب النظري لصمويل هنتنجتون الذي يركز في الأصل على العلاقة بين (المؤسسية + المشاركة) يمكن توسيعه ليتضمن متغيرات أكثر عدداً وتنوعاً، فالخطوة الأولى في تحليل التغير السياسي، وكما حددها وليم متشل هي تحديد "الأغراض" أو "المكونات" التي يتناولها التغير. وتحديد "ماذا تكون" أو "ماذا ربما تكون" مكونات النظام السياسي، ثم بعد ذلك ما هي العلاقات التي تحملها التغيرات "إن وجدت أصلا"، أي أن هذا المنهج يركز على التغير في المكونات والنظام السياسي يمكن أن نتناوله باعتباره تجميعا لمكونات عديدة كلها آخذة في التغير، بعضها بمعدلات سريعة، والبعض الآخر بمعدلات أبطأ، وهنا يمكن القول بأن دراسة التغير السياسي تتضمن التركيز على ما يبدو أنه مكونات رئيسية للنظام السياسي، وتحديد معدل ونطاق واتجاه التغير في هذه المكونات، وتحليل العلاقات بين التغيرات في أحد المكونات والتغيرات في المكونات الأخرى.[1]

فالنظام ينظر إليه على أنه يتضمن مكونات عديدة، من بينها: الثقافة، والأبنية، والجماعات، والقيادة، والسياسات، ودراسة التغير السياسي بشكل مثمر يمكن أن تبدأ بتحليل التغيرات في هذه المكونات، والعلاقة بين التغير في أحد هذه المكونات، والتغير في المكونات الأخرى.

ثانيا : التغير بالأزمة

يفترض ألموندوروستو نموذج التغيير بالأزمة كإطار عام لتحليل الديناميات السياسية، ويعتقد ألموند بأن النظريات المبكرة للسياسة المقارنة والتنمية يمكن تقسيمها وفق بعدين أولهما: إلى أي مدى تتضمن نماذج للتوازن أو نماذج تنموية؟ ثانيهما: إلى أي مدى تقيم تنبؤاتها استناداً إلى الحتمية أو الاختيار؟

وقد جاء روستو في محاولة مناظرة بنموذج مشابه نوعاً لنموذج ألموند، ويفترض روستو أن التغير السياسي هو نتاج عدم الرضا دائما، وهذه الحركة قد تفشل وقد تنجح، فإذا ما نجحت فإن التنظيم والحركة أو الجماعات الأخرى المسئولة عن النجاح تقوم كلها بتطوير أهداف جديدة أو قد تذبل وتتلاشى، أما إذا فشلت جهودها من

[1] عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي والتحول الديموقراطي :كتاب الثاني ، جامعة القاهرة الطبعة الثانية 2006 بالخيرة

أجل التغيير فإن الجماعة المسئولة عن هذه الجهود إما أن تتفكك وتحل، أو تستمر في متابعة هدفها القديم مع توقع آخذ في التناقص باحتمالات تحقيقه.

ويعتقد روستو بالإضافة إلى ذلك أن القوى التي شاركت بجهودها في خلق الحكومة أو في الاستحواذ على السلطة من خلال جماعة أو فرد تختلف تماما عن تلك القوى التي تحافظ على إبقاء الحكومة قائمة على قيد الحياة، أو تحفظ وضع فرد أو جماعة في السلطة خلال فترة زمنية ممتدة حتى يتغير الاتجاه وأن نظريته للتغير السياسي يجب أن تأخذ في اعتبارها هذه الاختلافات وتسبغ عليها طابعاً نظاميا، وهكذا فإن روستو شأنه في ذلك شأن ألموند يضع أهمية أولية تؤكد على الاختيارات التي يجب أن تصنعها القيادة السياسية.

ثالثا :التغيير المعقد

نمط التغيير المعقد عند برنر وبرورفي دراستهما عن الجوانب السياسية للتحديث طور "برنر وبرور" نموذجاً للتغيير المعقد والذي يتضمن اثنان وعشرون متغيراً وعشرين مقياساً:

- عشر من هذه المتغيرات وثمانية من المقاييس وزعت على أساس القطاعات الريفية والحضرية.
- ثلاثة متغيرات وثلاث مقاييس شكلت النظام الفرعي الديموغرافي.
- تسع متغيرات وستة مقاييس للنظام الفرعي الاقتصادي.
- عشر متغيرات وأحد عشر مقياسا للنظام الفرعي السياسي.

والعلاقة بين هذه المتغيرات والمقاييس تم التعبير عنها في أثني عشر معادلة مشتقة من النظريات العامة للتحديث ويتضمن النموذج المتغيرات التي يمكن أن تتأثر مباشرة بحركة الحكومة والمتغيرات التي لا تخضع لمثل هذا التأثير.

وقد حقق مقترب برنر بريور آفاقاً جديدة في التحليل السياسي. نظريا: فإنه يوفر نموذجاً على درجة عالية من التبسيط وعلى درجة عالية من الدقة للنظام السياسي وهو نموذج يتسع ليشمل عدداً ذوي مغزى من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والعلاقات بينها. عملياً: فإنه يشير إلى معالجة عملية في اتجاه يجعل من الممكن في النهاية أن يوفر لصانعي السياسات ويذودهم بوسائل لتحلل النتائج المحتملة لاختبارات صنع السياسة، من أجل نتائج تكون ملائمة بشكل مباشر لأغراضهم. وفى الواقع: فإن بناء هذا النموذج يدخل إلى علم السياسة نمطا من التحليل المعقد للعلاقات بين المتغيرات، والذي ساد طويلاً، قبل ذلك، في علم الاقتصاد.

لكن مقترب "برنر / برور" كان محدوداً بافتراضاته النظرية الأولية وملائمة هذه الافتراضات للنظم السياسية الواقعية التي كان النموذج موجهاً لها أصلا، ويمثل النموذج ذا الاثني عشر معادلة مرشدا جيداً وعلى نحو معقول

لتفاعل المتغيرات والمقاييس في تركيا[1]. والفيليبين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين وملائمة النموذج للمستقبل تقوم على أساس[2].

[1]– المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، "قراءات نظرية: التغيير السياسي – المفهوم والأبعاد"، 10 أفريل 2016

[2] المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية نفس المرجع

الفصل الثاني

الحراك الشعبي في الجزائر 2019

المبحث الاول: مفهوم الحراك الشعبي في الجزائر 2019

المطلب الاول: تعريف الحراك الشعبي الجزائري

تشير الحركة في اللغة إلى حالة ضد السكون والثبات، فهي تدل من الناحية الفيزيائية على تغيير الواقع في الموقع وتنطوي على تحول في الزمان والمكان، والحركة من المصطلحات الفيزيائية العلمية التي تأخذ معنى الانتقال والتحول، فهي نقلة ضد السكون والثبات الذي يؤول إلى السكينة[1] ؛ والحراك من الحركة، تحرك، يتحرك، تحركا، فهو متحرك، وهو حركة كل مظهر عام من مظاهر النشاط ضد السكون والحراك في معجم الوسيط يعني الحركة ويقال ما به حراك يعني هامداً أو ساكنا وهي مأخوذ من فعل حرك حراكاً وحركة أي خرج عن سكونه ، وجاء في معجم المعاني الحراك بأنه الحركة أي كل مظهر عام من مظاهر النشاط ضد السكون ويعرف الحراك اصطلاحاً بأنه (التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها، دف القيام بعمل معين لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية، أو السياسية أو تحسينها جميعا ، ويعرف الحراك كذلك بأنه موجة من الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات التي حدثت في دولة معينة تدعو إلى المزيد من الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية وتحقيق العدالة الإجتماعية وكذلك سعي الأفراد للتجول من مكانه إلى أخرة داخل إطار الجماعة الأهلية الواحدة، وذلك بتبني أسلوب جديد نوعي أو مؤقت من أجل أحداث النقلة والحراك مصطلح يدل على نشاط وخروج على الرتابة في أي ميدان داخل المجتمع، وهو واحد من أنواع التصرف الذي يتحرك بناء على خلفيات سياسية، وذلك من خلال تحريك موارد سواء كانت بشرية أو مادية وله نهايات مرادها التأثير للوصول الى تغيير سلمي وأن الاستخدام الواسع لمصطلح الحراك في علم الاجتماع يتصل بتغيير الوضع الاجتماعي أو الطبقي لشخص أو فئة، أما في إطار الطبقة الاجتماعية ذاتها أو انتقالها إلى طبقة اجتماعية أعلى أم طبقة اجتماعية أدنى، بينما في علم السياسية يشير إلى كل النشاطات السياسية(الفردية منها والجماعية) في داخل الوطن وخارجه، فالحراك السياسي هو جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف إلى الانتقال أو التحرك من موقف سياسي إلى آخر ومن رؤية سياسية إلى أخرى، ومن تحالف معين إلى تحالف آخر، يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع النضال من أجلها، بصرف النظر إذا كان ذلك الانتقال أو التحول يرضي السلطة أو يخالفها[2]

اختلاف الباحثين حول تعريف الحراك الشعبي وتباين وجهات النظر حوله بتعدد المدارس الفكرية التي تناولته، إذ تعددت التسميات والمفاهيم التي أطلقت على الحراك الشعبي، لذلك هناك صعوبة في محاولة إيجاد

[1] حسين بركاني، **المقارنة الجينالوجية براد بغيم الحراك والثورة عند فريديركنيشته**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية/ جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 10، العدد 1 ، السنة 2021 ، ص616.

[2] علي سعيدي عبد الزهرة جبير، **الحراك الشعبي دراسة نظرية في المفهوم والأسباب**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة النهرن ، العراق ، المجلد 14 العدد 02،2021 ، ص 519.

تعريف جامع لمفهوم الحراك الشعبي، وأن الاخير لا يمثل حقيقة الظاهرة الثورية إلا أنه يمكن توصيفه لبدايات الظاهرة التي تتخذ أشكالا احتجاجية وعصياناً سياسياً ومظاهرات حاشدة، ويرجع ذلك إلى ثلاثية القيم الإنسانية للخلل والتراجع وهي الحرية والعدالة والعيش الكريم، وبالموازنة و ارتقاء ثنائية الفساد وتشبت الأنظمة بيها

ويعرف الحراك الشعبي إلى التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية داخل المجتمع وغالبا ما تكون هذه الفئة مهمشة ولا احد يسمعها مما يجعلها تعبر عن هذا الخطأ في شكل حركات سوآءا كانت سلمية أو غير سلمية في شكل إضرابات واعتصامات من اجل التعبير عن مطالبها ومطالبة الحكومة بتنفيذها ،وكذالك يعرف الحراك الشعبي بأنه تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر إقترابا من القيم التي تؤمن بها الحركة

والحراك الشعبي هي نشاطات وحركات تقوم بها مجموعة من الناس يشعرون بمشاعر السخط وعدم الرضا عن الأوضاع السياسية وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الحياتية والمعيشي، ويستندون في ذلك إلى الوعي بالتغيير ويهدفون إليه والتغيير المقصور هو تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يلبي حاجاتهم إلى واقع أكثر قربا لمفاهيم العدالة الاجتماعية، ويعرف بأطر لفعاليات متنوعة تنشط من خلالها جماعات متنوعة المصالح تسعى للتغيير، من خلال حراك جماهيري يستجيب لمطالب تمس مصالح الناس، وهي تنطلق بشكل عفوي، وتكون ذات طابع دائم أو مؤقت لناشطين يرفعون تجمعهم أهدافا محددة، ومطالب ملموسة يعبرون عنها عبر خطاب سياسي واضح ومصالح مشتركة ووعي بأهمية قضيتهم، والحراك الشعبي هي صراع سياسي اجتماعي وفي الوقت نفسه مشروع ثقافي[1].

أما عن الحراك الشعبي الجزائري عاشت الجزائر مرحلة انتقالية مثلها الحراك الشعبي بطابعه السلمي بدأ منذ 22فبراير 2019 حيث تدرجت مطالبه رفض إعادة ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة إلى تغيير كلي للنظام ،رافعين شعار{ يتنحاوق ع} أي فليرحل الجميع ،مع حل كل ماله علاقة من قريب أو بعيد بهذا النظام ،سواء حكومة وأحزاب سياسية ومحاسبة رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة الحاكمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة فاتهمهم نشطاء الحراك بالفساد واختلاس المال العام ،وأنهم أهم المتسببين في تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ،وسوء التسيير الذي يشهده المواطن في الجزائر واستمر الحراك الذي اتخذ السلمية شعار له لمواصلة أهدافه التي تسعى لتغيير النظام القائم ،واتخذ يوم الجمعة موعد للتظاهر السلمي ،يتم التقاء كل فئات المجتمع لإسماع مطالبهم والدفاع عن حقوقهم في كل المدن الجزائرية ابتداء من العاصمة ،حيث سارعت الكثير من فئات

[1] علي سعيدي عبد الزهرة جبير، ص520 نفس المرجع

المجتمع للالتحاق بالحراك ، من طلبة وأساتذة جامعيين ومحامين وقضاة وموظفي قطاع الصحة والتربية ،وعمال من عدة قطاعات وعائلات بمختلف أفرادها من أطفال وشيوخ ونساء الأمر الذي ساهم في التأثير على بنية النظام السياسي ،وبفعل الضغط الشعبي المتواصل تراجع الرئيس السابق لترشح للعهدة الخامسة كنتيجة أولية ،وعقبتها القيام بحل حكومة الوزير الأول أحمد أويحي وتعيين وزير الداخلية بدوي وزيرا أولا من اجل تكوين حكومة كما اقترح النظام تنظيم ندوة صحفية وطنية من أجل الحوار وإشراك جميع الفاعلين والشخصيات الوطنية للوصول الى حل توافقي والخروج من الأزمة وتسيير المرحلة الإنتقالية ،وتأجيل إجراء الانتخابات مع تغيير موعدها[1].

المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي الجزائري

هناك الكثير من الأسباب التي دفعت المواطنين الجزائريين للخروج إلى الشارع، ولكن تختلف هذه الأسباب إلى أسباب سياسية واجتماعية اقتصادية إضافة إلى أسباب نفسية أبرزها:

أولا :الأسباب السياسية

ـالعهدة الخامسة :يعتبر إعادة ترشح الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لعهدة خامسة السبب الرئيسي في إشعال شرارة الحراك الشعبي وهذا راجع إلى وضعه الصحي الذي لا يسمح بعهدة خامسة من جهة ،وتدني مستوى الحياة الإجتماعية للمواطن الجزائري مع كثرة البيروقراطية والفساد من جهة اخرى ،ولأنه بقدر ما يثير هذا الترشح من التساؤلات حول قدرة شخص خصص كل اسفاره إلى الخارج من أجل العلاج ، فإنه يثير كذألك تساؤلات حول سلطة سياسية عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارستها ،وبسبب خياراتها الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة المتتالية[2] فقد عملت الكثير من الأحزاب السياسية الموالية للنظام مثل حزب "تاج" بقيادة عمار غول ،وحزب التجمع الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني بقيادة جمال ولد عباس ،مع أحزاب أخرى من أجل التسويق لترشيح عبد العزيز بوتفليقةً لعهدة خامسة وذلك عبر إبراز نضاله السياسي والثوري وإنجازاتها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية ،وتكريما ته المتواصلة بواسطة صورته أي وضع صورته في مختلف المناسبات ، ما أدى إلى استفزاز الشعب الجزائري في الكثير من المحافل الوطنية ،فتجسدت بوادر هذا الرفض الشعبي في الشارع من خلال التظاهرات التي تم تنظيمها وتنسيق معظمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي {بناء الوعي المجتمعي} ، وخاصة عبر موقع الفاسبوك الذي نال إقبالا وجماهرية كبيرة من قبل الجزائريين ، وكانت أول ردة فعل لرفض بالعهدة الخامسة من ولاية خنشلة ،الواقعة شرق البلاد التي قام فيها العشرات من المحتجين إزالة صورة الرئيس من فوق البلدية والدوس عليها والمتتبع لتظاهرات الحراك الوطني يجد أن في بدايتها حملة شعارات تندد وترفض العهدة الخامسة

[1] د. أحلام صارة مقدم و د. بن حوى مصطفى ، 22 فبراير الحراك الشعبي في الجزائر الأسباب والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا، المجلد 2 العدد 6 السنة 2019 الصفحة 96.

[2] لويزة آيت حماش ، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر 2019/03/19 ص2.

رفضا مطلقا، ضمن إطار سلمي راقي متميز يبتعد عن الشعارات الحزبية والفئوية والإجتماعية ، ويخلق نوعا من التحضر[1].

-الفساد السياسي : شهدت الفترة الأخيرة التى حكم فيها الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة فسادا سياسيا كبيرا ،حيث استحوذ على الساحة السياسية رغم التناقضات الفكرية والإيدولوجية ،وأنشأ أحزابا موالية تسانده للوصول إلى أهدافه السياسية ،وهذا من خلال كسب قاعدة شعبية من مختلف فئات المجتمع ،هذا الوضع السياسي المتعفن الذي عمل النظام عبر عقود على ترويضه وتمييعه ،مما أفقده المصداقية والشفافية السياسية حتى خسر ثقة المواطنين.

وكانت العهدة الثالثة من أسوء العهدات على الحياة السياسية ،خاصة مع مرض الرئيس الذي غيبه عن تسيير البلاد ، فاستغل أخوه {السعيد بوتفليقة} الوضع بحجة كونه مستشاره وعمل على إخضاع الأحزاب السياسية ورجال الأعمال بكل الوسائل ،وقام بإدخال المال الفاسد في اللعبة السياسية حتي يصل إلى مبتغاه مستعملا الحزب العتيد جبهة التحرير الوطني وفي ظل هذه الأحداث تعقدت الأمور وأنتجت أزمة المجلس الشعبي الوطني من خلال الانقلاب على رئيسه ،وتغيرات غير مسبوقة في المؤسسة العسكرية ،التى شهدت عزل أوإقالة أو متابعة ضباط ساميين في مناصب جد حساسة ،حتى أصبح البرلمان بغرفتيه تحت سيطرة النظام يمرر ويصادق بالأغلبية على كل القوانين لصالح السلطة ،وفقد كل الثقة في البرلمان الذي من المفروض أنه يمثله ويدافع عنه ويراقب مهام النظام ، مما ساهم إلى حد كبير في العزوف عن المشاركة السياسية[2].

ثانيا : الأسباب الإقتصادية والإجتماعية

على مدار 20سنة من الحكم عمل النظام على فرض فلسفة التهدئة وشراء الأمن الإجتماعي وصناعة الوهم،ونشرها عبر القنوات كثيرة مثل وسائل الإعلام والأحزاب السياسية الموالية ،كما عمل النظام على ضرب وكسر عزيمة الشعب ،من خلال نشر الفساد المالي والإداري والأخلاقي ،وفي ظل إنتشار الثورات في بعض الدول العربية حاول النظام القيام ببعض الإصلاحات وقامت الحكومة بعد 2011 ببعض الإصلاحات السياسية كتعديل الدستور سنة 2016 ،لتضاف اللغة الأمازيغية كالغة رسمية إلى جانب اللغة العربية ،وإصلاحات أخرى شملت الانتخابات والنظام الحزبي ،فضلا عن قانون الإعلام الألي {السمعي البصري} ،بالإضافة إلى رفع حالة الطوارئ التي ظلت مفروضة في البلاد منذ سنة 1992[3] ،بالإضافة إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في

[1] إزالة صورة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ولاية خنشلة، نشر بتاريخ 19 فبراير 2019 ، مشاهدة الفيديو بتاريخ 2022/04/22.

[2] عدلي صادق، احتجاجات الجزائر في أسبابها وحجمها وشمولها ، العرب ، 2019 ، العدد 41 ص9.

[3] محمد بهلول، الحراك الشعبي في الجزائر ومعضلة الإنتقال السلطة ، نون بوست، 06 مارس 2019 ، http://www.noonposte.com/content/26835 تصفح الموقع: 2022/04/21، 14:30.

دعم الشباب ،لكنها مشاريع فاشلة بسبب عدم ملائمة الوضع الإقتصادي ولم تكن مدروسة ،لأن غايتها كانت شراء الأمن الإجتماعي الذي كان في حالة توتر وغليان ،وتزامنت تلك المشاريع مع إرتفاع سعر البترول وارتفاع احتياطي الصرف {العملة الصعبة} ولكن سعر البترول لم يحافظ على إرتفاعه في السوق العالمية ،حتى شهد انخفاضا كبيرا سنة 2014 مما فرض على الدول البترولية مراجعة سياساتها الإقتصادية لتجاوز الأزمة ،والمحافظة على احتياطي الصرف من العملة الصعبة ،والجزائر هي الأخرى كانت من أكبر المتضررين وإنتهجت نفس السياسة بالإضافة لسياسة التقشف وتوقيف الكثير من المشاريع الكبرى التي كانت طور الإنجاز ،وتحديد قائمة المواد المستوردة لوقف نزيف العملة الصعبة ،وتقليص عمليات التوظيف في مختلف القطاعات في الصحة والتعليم والداخلية .هذا الوضع الإقتصادي المعقد أثر كثيرا على المواطن الجزائري خاصة فئة الشباب وأصبح ينظر إلى حكومة الوزير الأول أحمد أويحي باعتبارها هي السبب في تأزم الأوضاع الإقتصادية ،وعدم قدرتها على تسيير المرحلة والاعتماد على حلول أنيا ،مثل التمويل التقليدي وعدم التنويع الإقتصادي ،وكل هذه التحولات الإقتصادية بنكهة سياسية أصبحت كابوسا للمواطن الجزائري ،بين غلاء معيشي وزيادة نسبة البطالة وهجرة غير شرعية ،إضافة إلى فرض سياسة التقشف المستمر على المواطنين ،كل هذا وأكثر أسباب دفعت المواطنين للخروج يوم 22فيفري 2019 ،مطالبة بالتغيير الفوري والجذري والحرية والعدالة الإجتماعية ،دولة ديمقراطية بالمعني الحقيقي.

ثالثا : الأسباب النفسية

تعرض أكثر من جيل إلى حالة إنهيار نفسي وكبت إجتماعي ،من نظام سياسي لم يقدم للمواطن الجزائري متطلبات العيش الكريم ،ونشر الفساد والتسيب في جميع القطاعات مما عطل مصالح أفراد المجتمع ،وقبلها تعرض في سنوات التسعينات للإرهاب والتطرف العنيف الذي نتج عنه مئات الألاف من القتلى والألاف من المفقودين ،هي محطات صعبة مر بها المجتمع الجزائري حيث غرست نفسيته الإحباط والبأس من السلطة الحاكمة ،وبهذه الطريقة يفقد الفرد صفة المواطن داخل وطنه ،ويقول {سيسيل بيشو }في كتابه قاموس الحركات الإجتماعية :على أن الإحباطات النسبية تتعلق بحالة التوتر بين تطلعات متوقع تلبيتهل وتطلعات لم تتم تلبيتها ،وهو ما تنجم عنه حالات عدم رضا يمكن أن تقضي الإلى سخط والفعل الاجتماعي ،والفئة المحرومة هي المرشحة للخروج إلى الشارع والقيام بعمليات الإحتجاج ،ورفض سياسة الحكومة والمطالبة بالإصلاحات ،وقد تتطور هذه الإحتجاجات إلى عنف وصدامات بين المحتجين والشرطة مثلما حدث في فرنسا {السترات الصفراء}[1].

المطلب الثالث :مميزات الحراك الشعبي

[1] - فضيل التهامي ومصطفى راجعي، الحراك الشعبي في الجزائر، رأي اليوم http://www.raialyoum.com/index.php 10 مارس 2019، 2019/04/26، 06:19

بدأ الحراك سلميا رغم قوة مطالبه متحديا منع النظام للإحتجاجات في العاصمة بقوة القانون ،لكن الملفت للنظر هو إستمرارية ميزة السلمية التي أصبحت تمثل وعيه وتحضره وقوته ،خاصة مع العنف الذي تزامن مع الانتفاضات الشعبية في الكثير من البلاد العربية ، من أهم المميزات هي كالأتي :

أولا: سلمية الحراك

هي ما جعلته يستمر ويرفع مطالبه ،وأصبح مثالا على وعي الشعب الجزائري بواقعه وبناء مستقبله للخروج من الأزمة السياسية التي يمر بها ،رغم محاولة بعض الجهات إفساد سلميته سواء من خلال نشر بعض الأشخاص لإفتعال العنف بين المواطنين والشرطة ،أو من خلال تشويه أهداف الحراك وتقليل من دوره ووزنه عبر مواقع التواصل الإجتماعي ،إلا أنه حافظ على سلميته وإتخاذ جمعه لمختلف الأجيال والفئات والأفكار والإيدولوجيات ،إنعكس تسلميتها على المجتمع لدرجة أن الكثير من العائلات تعودت الخروج مع كل جمعة مع أطفالها ،دون الخوف من سلوكيات العنف بعد تأكدهم أن الحراك شعبي بدأ سلميا وسينتهي بنفس الطريقة.

ثانيا:كسر حاجز الخوف والتظاهر

حيث لم ترى شوارع الجزائر العاصمة مظاهرات شعبية بهذا الحجم والتنظيم ،بسبب النظام البوليسي الذي يقمع المتظاهرين وهذا مخالف لحق التظاهر وضرب الحريات ،وهناك ثلاث أسباب رئيسية كسرت الخوف المتراكم منذ سنوات من نظام قمعي وهي :أهمية القضية – رفض العهدة الخامسة – التي دفعت المواطنين للتظاهر،كما لعبت مواقع التواصل الإجتماعي دورا في إيصال المعلومة وتداولها بين المحتجين وكانت عبارة عن قناة لتبادل الأفكار السياسية ،بالإضافة إلى حجم المحتجين الذي أعطى قوة للحراك وانتشر في جميع الولايات الجزائرية[1].

ثالثا:إعطاء للمطلب السياسي على المطالب الأخرى

خاصة المطالب الاجتماعية والاقتصادية ،فالمتتبع للاحتجاجات سيلاحظ أن شعار رفض ترشح الرئيس الحالي عبدالعزيز بوتفليقة لولاية خامسة ،اتخذ حيزا كبيرا ضمن الشعارات المرفوعة ،وانصهرت جميع النقابات بمختلف مطالبها في الحراك الشعبي، متجاوزة مطالبها الفئوية والجهوية إلى مطلب واحد وهو تغيير النظام الحاكم جذريا[2].

[1] فضيل التهامي ومصطفى راجعي نفس المرجع

[2] فضيل التهامي ومصطفى راجعي نفس المرجع

رابعا:إلتقاء الأجيال والفئات رغم أن الغالبية المشاركين في الحراك من فئة الشباب ،إلا أن فئة الشباب ،إلا أن الفئات العمرية الأخرى شاركت وبقوة سواء شيوخ أو أطفال أو نساء ،حيث أن حضورهم كان مؤثرا وأعطى بعدا للحراك على أن القضية بعدا للحراك على أن القضية أبعد من العهدة الخامسة —شخص-،بل هي أكبر من ذالك بكثير هي قضية أمة وتاريخ وصناعة مستقبل ،ويجب مشاركة كل أطياف المجتمع،كما أن فئة الطلبة شاركت في الحراك وبقوة وجعلت يوم الثلاثاء من كل أسبوع يوم لهم ، أما المحامون فقد جعلوا يوم السبت منبرا لرفع كلمة الحق وتطبيق العدالة ، ثم أصبح التظاهر بشكل أسبوعي ومشترك مع القضاة ،بالإضافة إلى الأطباء ومختلف الشرائح الأخرى التي مثلت فسيفساء للحرية والتغيير .

خامسا :رفض التيار الإسلامي السياسي من ركوب موجة الحراك الشعبي وهو الخطأ الذي وقعت في فخه معظم ثورات الربيع العربي ،وبدا حراكا مدنيا ديمقراطيا ،يرفض التدجين وتاريخ الجزائر لديه تجربة مع الإسلام السياسي الذي مثله حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنوات التسعينات ،لأسباب كثيرة دخلت الجزائر في عشرية دموية عنيفة ،هذا الوضع التاريخي أكسب المواطنين خوفا وثقافة الرفض للإسلام السياسي ،وكان الحراك ديمقراطيا ينادي بالتغيير والحريات والعدالة بعيدا عن كل الأشكال السياسية النشطة في الساحة السياسية أو المبعدة من قبل النظام[1] .

سادسا:غياب النخبة في بداية الحراك أصبح جليا بسبب إنفصال الكثير من المثقفين عن مجتمعهم وأمال شعوبهم ،وما زاد هذا الغياب هو الرفض القاطع من الحراك حول القيادة الحراك وجعل تأطيره ذاتيا ،إلا أن بعض النخب السياسية مثل المحامي والنائب السابق مصطفى بوشاشي ، ومقران أيت العربي والسياسي كريم طابو، حاولوا البروز داخل الحراك مستعملين المواقع التواصل الإجتماعي من أجل نشر خطابتهم وأفكارهم ،وهناك من يرى أن غياب قادة يسيرون الثورة الشعبية ضد النظام ،يجعل من الصعب إختراقه عن طريق الإستقطاب، لخدمة أجندات أخرى غير تلك التي خرج الجزائريون من أجلها ،ولكن في مرحلة ما من الحراك والإنتقال التدريجي الذي يمر به بين مد وجزر مع النظام ،يجب حضور النخب لتأطير بعيدا عن طموحات القيادة وتحقيق المصالح الشخصية ،حيث شهد تطور الحراك نقلا نوعيا لظهور النخب وبشكل أبرز الطلبة والأطباء والمحامين والقضاة

سابعا: غياب مظاهر العنف فالحراك يعبر عن وعي الشعب وتمسكه بثقافة السلم، وهذا الفعل يعود لسببين السبب الأول هو أخذ العبرة من اللإنتفاضات العربية التي انحرفت عن سلميتها ودخلت نفقا مظلما يمتاز بالعنف المتطرف، مما أدخل الكثير من الدول العربية في حروب أهلية أسقطت العديد من الحكام والأنظمة

[1] محمد أبو بكر، 7 أسباب تجعل حراك الجزائر استثنائيا، حفريات، http://www.hafryat.com/ar/blog/7 ، 2019/03/28، 2022/04/26 ، 10:45

السياسية والسبب الثاني فيعود إلى تجربة العشرية السوداء التي راح ضحيتها الألاف من الضحايا بسبب العنف، هي أسباب ساهمت في تمسك الحراك بسلميته، رغم وجود بعض الحوادث وصدامات الشادة لا تمثل الحراك[1].

ثامنا :قوة التكنولوجيا ومواقع التواصل الإجتماعي لعب الواقع الإفتراضي دورا فعالا في تواصل المحتجين ونقل المعلومات حول الحراك الشعبي ،وأصبح وسيلة لتنظيم تحركاتهم ونقل وقائع الحراك والأخبار السياسية بطريقة مباشرة ،وكان الفيسبوك المتمثل في الفضاء الأزرق أحد أهم المواقع الذي ساهم في نجاح الإنتفاضة الشعبية ،كما استعمل الفايسبوك المتمثل في الفضاء الأزرق أحد أهم المواقع الذي ساهم في نجاح الإنتفاضة الشعبية ،كما استعمل الفيسبوك في حث الجماهير على أخذ الإحتياطات اللازمة كعدم الاصطدام مع أجهزة الأمن ،وعدم الإستماع إلى الشعارات المنادية بالعنف والشغب ،ونجحت مواقع التواصل الإجتماعي في الإرتقاء بالحراك سلما وتنظيما وأهدافا،وكانت تنادي دائما بالوحدة ونبذ العنف.

تاسعا:الإتحاد وتخطي الجهوية والمصالح الفئوية وهي سمة تميز بها الحراك متجاوزا كل أشكال الإنقساموالتعديدية وكل أنواع الإختلاف ،وحتى الشعارات كانت موحدة هدفها إسقاط النظام ،وطالب المتظاهرون عبر مواقع التواصل الإجتماعي ،إلى عدم رفع الرايات والأعلام ذات البعد الجهوي والقبلي حتى يبقى الحراك موحدا ،إلا أن الراية الوطنية الفلسطنية كانت ومازالت حاضرة في كل الإحتجاجات ،وهي قضية مغروسة في فكر وثقافة الشعب الجزائري[2].

عاشرا:اللإستمرارية ورفع سقف المطالب باعتبار أن الحراك الشعبي بدأ سلميا ومتحدا في مطالبه وأهدافه استمر بنفس النهج وهو في جمعته الثانية عشر،ومازال مستمرا حتى تتحقق مطالبه وام يتوقف عند هذا الحد لأن الحراك بدأمن خلال رفضه للعهدة الخامسة ،ورفع مطالبه لأسقاط النظام والنتيجة تراجع الرئيس عن ترشحه وإنشاء حكومة إنتقالية وتأجيل الإنتخابات ،وتطور الأمر بدخول الكثير من رجال الأعمال وبعض السياسيين إلى أروقة العدالة بسبب قضايا الفساد والقائمة مازالت مفتوحة ،وبشخصيات سياسية بارزة وجد ثقيلة[3].

[1] صهيب شنوف، 10 أمور تميز بها حراك الجزائر عن باقي الشعوب العربية، عربي بوست، 2019/03/10، 2019/03/13 ، http://arabicpost.net/opinions ، 2022/04/27، 14:20.

[2] محمد بهلول، خصائص الحراك الشعبي في الجزائر، نون بوست، http://www.noonpost.com/content/27036 2019/03/20 ، 2022/04/27، 14:25 .

[3] تقدير موقف الانتخابات الرئاسية في الجزائر، جدل التأجيل وفرض التغيير، وحدة تحليل السياسات؟، المركز العربي للأبحاث، قطر ، 2019/03/14 ص02.

المبحث الثاني: تحديات الحراك الشعبي في الجزائر

المطلب الأول: تحديات تأطير الحراك الشعبي الجزائري

أولا : إختيار ممثلين للحراك الشعبي بين الرفض والتأييد

بعد تواصل الاحتجاجات في الجزائر، ودار نقاش واسع على منصات التواصل الاجتماعي حول فكرة اختيار ممثلين عن الحراك الشعبي للتفاوض مع السلطة، بينما يرفض آخرون هذه الفكرة ويفضلون ترك الحراك عفويا بلا قيادات خلال هذه المرحلة.

ونشر مدونون على منصات التواصل قوائم لشخصيات وزّكّوها لتمثيل الحراك الشعبي، وتفاعل الناشطون حول الطريقة التي يتم من خلالها اختيار هذه الشخصيات لتمثيل ملايين المحتجين بكل فئاتهم ومشاربهم وتوجُّهاتهم وانتماءاتهم السياسية.

ومن بين الشخصيات التي كانت مقترحة: الإعلامي والأستاذ الجامعي فضيل بومالة، والمحامي والحقوقي مصطفى بوشاشي، والمحامية والناشطة السياسية زبيدة عسول، ورئيس الوزراء السابق أحمد بن بيتور.

ومن أبرز الشخصيات التي اختارها بعض المشاركين في الحراك الشعبي المحامي والنائب السابق بالبرلمان مصطفى بوشاشي الذي تداول البعض منهم صورته على صفحاتهم الخاصة في فيسبوك، وفوّضوه ناطقا رسميا باسم الحراك، بينما اعتذر المحامي على تفويضه، وقالبوشاشي للجزيرة نت "تعيين ممثلين عن الحراك الشعبي سابق لأوانه، وأرفض إطلاقا محاورة السلطة، لأن ما تقوم به غير دستوري، وهي تحاول اختراق الحراك". وأوضح أن رسالة المحتجين واضحة، ويجب مواصلة الاحتجاج السلمي والراقي حتى تتحقق مطالبهم[1].

ثانياً :محاولة السلطة عقد لقاء سري مع ممثلين من مختلف الولايات:

وعن كيفية اختراق السلطة لصفوف الحراك، كشف المحلل السياسي والإعلامي عبد العالي رزاقي للجزيرة نت عن "لقاء سري بفندق الأوراسي، كان سيجمع الأخضر الإبراهيمي (المكلف بإدارة الندوة الوطنية) مع شباب من مختلف الولايات، اليوم الجمعة، لتحديد خارطة طريق عملهم داخل الحراك".

وفي خطوة ثانية، توقع رزاقي أنه "سيتم تسويق هؤلاء الشباب إعلاميا عبر القنوات التلفزيونية الخاصة، وتقديمهم كمتحدثين باسم الحراك الشعبي، من جهة، وتشويه أسماء بعض الشخصيات من جهة أخرى".

[1] - فريد بلوناس، **الحراك الشعبي الجزائري**، الجزيرة نت، جزائر ، حراك – قيادات – بوتفليقة – احتجاجات , www.aljazeera net/news/politics/2019/3/1 ,2019/03/15، 2022/05/01 ، 18:23

وكانت الحكومة الجديدة بقيادة نور الدين بدوي أعلانها عن استعدادها لإجراء محادثات مع المتظاهرين، لتحقيق "إرادة الشعب".

ويرى رزاقي أنه في ظل الظروف الحالية من الصعب تحقيق التوافق إلا "إذا انسحب الرئيس بوتفليقة عبد العزيز بوتفليقة نهائيا من المشهد وعين بديلا له. في هذه الحالة يمكن أن يظهر ممثلون عن الحراك".

وقال أيضا إن هذا الحراك الشعبي "ينظمه شباب لا ينتمون إلى الأحزاب والجمعيات السياسية، ومن الخطأ ظهورهم الآن، لأن هناك من يحاول الاصطياد في المياه العكرة".

ثالثا :حاجز الصمت

وكسر الجزائريون منذ الـ 22 فيفري حاجز الصمت وقالوا "بَرَكات بَرَكات" (كفى كفي) و"غاضبون وللتأجيل رافضون" وهي رسائل واضحة قال رزاقي معلقا "السلطة في يد الحراك وليس في يد النظام، لهذا يجب ألا ينشأ للحراك من يقوده لأنه مجرد ظهورهم ينهي الحراك كما انتهت الثورة في مصر، والمنظون يجب ألا تعرفهم السلطة حتى لا تشوش عليهم".

ويضيف أن النجاح الذي حققه الحراك الشعبي السلمي فتح شهية البعض للسطو عليه من خلال اقتراح أسماء لتزعُّمه والحديث باسمه، وإن كان من المنطقي أن يكون للحراك لسانُ حال يعبِّر عن مطالبه ويتفاوض مع السلطة باسمه، لكن شرط أن يكون ذلك نابعا من الحراك ذاته، وليس بركوب الموجة من قبل أشخاص يمثلون تيارا سياسيا.

من جهته أخرى كان يعتقد أستاذ علم الاجتماع السياسي نوري إدريس أن "الحراك غير ناضج للتأطير، لأن الطريقة الديمقراطية الوحيدة هي الانتخاب"[1].

وأوضح للجزيرة نت أن في التجارب السابقة للحراك الشعبي بالجزائر عرفت محاولة التأطير وفشلت، منها حركة العروش بمنطقة القبائل سنة 2001، حيث بدأت بتأطير محكم على كل المستويات من الحي والقرية والبلدية والولاية إلى المستوى الوطني، لكنها عرفت نهاية مأساوية.

[1] - فريد بلوناس، **الحراك الشعبي الجزائري**، نفس المرجع

واستخدمت السلطة ممثلين عن المحتجين حتى أفشلت الحراك وحولت الحوار مع السلطة من المطالب الأساسية، إلى الحوار حول مخلفات الحراك من تعويض للمصابين، والمتابعة القضائية لكل من تسبب في العنف، تعويضات مالية لأهل الضحايا[1].

رابعاً : عام على إنطلاق الحراك الشعبي

جاء الحراك الشعبي الجزائري نسخة منقحة من ثورات الربيع العربي؟ لمدة سنة كاملة من الاحتجاج لم تفارق إشكاليات الربيع العربي النقاش الدائر في الحراك، وبدا التدافع بين النظام والحراك في شكل مَن استوعب نسبيا مشهد تلك الثورات، وحاول كل طرف الاستبعاد المبدئي لأشكال العنف وجر الطرف الآخر لردود أفعال مؤجّجة للنزاع، الشيء الذي أضفى على المشهد نوعا من الجمالية والسلوكيات الحضارية في التعاطي مع الأحداث.

ومن هنا كان لا بد من تسليط الضوء على مسار الأحداث للوقوف على حصيلة سنة كاملة من التجاذبات، قد تؤسس لنموذج منقَّح يجمع بين التعبير الاحتجاجي الثوري والممارسة الاحتجاجية المساعِدة على منح فرصة لإصلاح النظام.

انتصار بطعم الانكسار

أيُّ مراقب موضوعي لما جرى –منذ 22 فبراير/شباط 2019 وحتى الساعة– لن يتردّد في توصيف ما تحقق إلى حد الآن بالانتصار، إلا أن ما يُشعِر البعض بالانهزام والانكسار هو ربط المنجَز بالمتوقَّع الذي تجاوز سقف الموضوعية والقابلية للتحقيق، والمتمثِّل في تصور إمكانية تغيير النظام بهذه السهولة.

فقد شكّل ذلك نوعا من الطوباوية والرومانسية في التعاطي مع الواقع، إلا أنه وُظّف لدفع ورفع ديناميكية الشارع لإنتاج حراك بزخم ثوري ظاهريا وفعل إصلاحي وظيفيا. ولذلك كان الالتباس حاضرا بشكل دائم بين السقف الثوري والسقف الإصلاحي.

أما بعد الحسم السياسي الجزئي من قبل السلطة؛ فقد وجدنا أنفسنا أمام مشهدٍ أكثر وضوحا وأكثر قابلية للتعاطي مع الفعل السياسي المشارك، بعد مرحلة الفعل السياسي الرافض والمقاطِع.

ويكفينا إنجازا مرحليّا أنّ الحراك أخرج الجزائريين من حالة الركود القاتل، والأمل الغائب والنفسية الانهزامية، والمشهد السياسي والمجتمعي المفبرَك، ليُدخلنا إلى واقع متحرك وهوامش حقيقية للتغيير قابلة للتوسع والاستثمار، لتتحوّل تدريجيا إلى مقدمات جادة لتغيير النظام.

[1] فريد بلوناس، **الحراك الشعبي الجزائري** نفس المرجع

ولعلّ أهم منجَز للحراك الشعبي هو كونه تسبّب في تكسير النظام، في اللحظة التي ارتبكت فيها النخب الحاكمة واختلفت حول طبيعة التعامل مع الحراك؛ فكان الصدام الداخلي لأجنحة النظام مما أدى لتكسير استقرار السلطة، تكسيرا تجسّد من خلال حملة اعتقالات لم يشهدها تاريخ الجزائر الحديث.

فقد اعتُقل رئيسا وزراء سابقان، وقادة مناطق عسكرية، وأسطورة جهاز المخابرات الجنرال المتقاعد "توفيق مدين"، ومئات من أكبر المسؤولين والوزراء ورجال الأعمال في الجزائر، بالإضافة إلى قادة التحالف الرئاسي الذي كان يمثّل تكتل الأحزاب السياسية الحاكمة، ورؤساء أحزاب سياسية.

وبالتالي؛ فقد دفعت صدمة الحراك النظام –لأول مرة– إلى أن يضحي بأبنائه، بعدما كان نفس النظام يعيّن المغضوب عليهم سفراء، أو يحوّلهم إلى مجلس الأمة، أو يمنحهم صفة مستشارين. وفي كل الحالات؛ فإن أشدّ أنواع العقاب هو إبعادهم من مركز القرار، مع إبقاء امتيازات الاستفادة من الريع من رحم مؤسسات النظام.

هذا التوجّه شكّل نقلة نوعية في مسار تفعيل ديناميكية التغيير، لأنّ الجناح المتحكّم في النظام عنْوَن عملية التطهير لإرضاء الحراك على الأقل ظاهريا بشعار مكافحة الفساد والقضاء على العصابة الحاكمة[1].

عثرات أثناء الحراك

جزء كبير من الجزائريين الذين خرجوا للحراك لم يكونوا جاهزين لهذا الرهان، ووجدوا أنفسهم فجأة أمام تحدي تغيير النظام بعدما كانوا يتمنّون فقط استبدال الرئيس المريض برئيس يأكل الطعام ويمشي في الأسواق، لأن النظام الجزائري يتميّز عن غيره من الأنظمة العربية بكونه أقرب للنظام الدكتاتوري المفتوح الذي يفضّل الاستبداد الناعم على القمع الخشن[2].

فقد حكم بالتسيّب عوض أن يحكم بالعنف، وحكم برشوة المجتمع الفردية والفئوية، واعتمد منظومة الفساد القائمة على توزيع الريع وتوسيع دائرة الفساد عوض القهر، واجتهد في رفع جاهزيته للمؤسسات الأمنية بتكثيف أعدادها وتجهيزاتها دون الحاجة لاستعمالها؛ بل بالعكس عمل على تحسين العلاقة بين المجتمع والمؤسسات الأمنية.

ومن هنا كاد الاعتراض على النظام الجزائري أن يتحوّل إلى حالة كماليّة، لأن جزءا كبيرا من الجزائريين تورّطوا مع فساد النظام وأصبحوا ينتجونه بشكل غير مباشر. ولهذا وجدنا اليوم الاعتراض على النظام بتنظيم مسيرات يوميْ الجمعة والثلاثاء، وعدم متابعته بحراك فئوي أثناء سائر الأيام المتبقية، وكأن المواطن يعترف بتواطئه مع النظام وعدم

[1] - نور الدين بكيس، **عام على انطلاق الحراك الشعبي الجزائري فما الحصيلة** ، الجزيرة نت، عام على انطلاق الحراك الشعبي الجزائري، https://.aljazeera.net/opinions/2020/02/21 ، 2020/02/20، 2022/04/30 ، 01:16.

[2] نور الدين بكيس، **عام على انطلاق الحراك الشعبي الجزائري فما الحصيلة** نفس المرجع

ثقته في مرحلة التغيير الحالية، ورغبته الملحّة في إنتاج تغيير يفضي لواقع أفضل دون تضييع المكتسبات الحالية للأفراد.

ولعلّ أهم معوقات إنجاح الحراك يمكن تلخيصها فيما يلي:

– تضخيم قوة الحراك في مقابل استصغار قوة النظام.

– الرفض المبدئي والدائم لفكرة تأطير الحراك بسبب الخوف من احتواء قياداته.

– القفز على النضال السابق للكثير من الشخصيات والمنظمات بعدم الاعتراف بالأولوية والأسبقية في النضال، وكأن المشهد الحركي والثوري وُلد فقط ابتداء من تاريخ 22 فبراير/شباط.

– الشعبويّة المفرطة التي عقّدت وأقصت خطاب العقلانية وأظهرته بمظهر خطاب الجبناء والراكنين إلى جبروت النظام.

– عدم التحكّم الوظيفي في شعارات الحراك، مما استدعى –أحيانا كثيرة– الحالة الانقسامية، وزرع التوجّس والشك بين مكونات الحراك ومرجعيات الأفراد الأيديولوجية الفشل في معركة الأدوات والتركيز على معركة الشعارات مع النظام؛ فبينما كان النظام يركّز على التحكم في أدوات السلطة على كل المستويات، من سلطات تنفيذية ومؤسسات حكم ومؤسسات إعلامية؛ اشتغل الحراك وأبدع في معركة الشعارات والإقناع دون أن ينجح في نقل الأفكار إلى التجسيد في الميدان، ليكتشف –بعد حين– أنّ تحقيق التغيير يحتاج إلى موافقة النظام، أي الانتقال الذهني من الحالة الثورية إلى الحالة الإصلاحية.

– كما أنّ الحراك تشكّل في حالة من ردود الأفعال لقرارات ومخرجات النظام ولم يستطع الانتقال من مستوى المبادرة، لينحصر في كتلة من الرفض والاعتراض لمشاريع النظام.[1]

المطلب الثاني :تحديات إستمرار الحراك الشعبي في الجزائر

عاشت الجزائر على وَقْع الثورة الشعبية التي انطلقت منذ 22 فبراير 2019 والعشرين ، والتي نجحت في قطع الطريق أمام استمرار نظام بوتفليقة في الحكم وإسقاط الولاية الخامسة له، وزج الكثير من رموز هذا النظام البائس في السجن، لكن أمام كل هذه النجاحات ما تزال الجزائر تتخبط وسط نفق مظلم بسبب خلافات حادَّة بين النظام الحالي الذي يستمد قوته من المؤسسة العسكرية وفواعل الحَراك الشعبي حول آلية تحديد مستقبل البلاد.

[1] نور الدين بكيس، **عام على انطلاق الحراك الشعبي الجزائري فما الحصيلة** نفس المرجع

وكانت مطالب الحراك الشعبي برحيل جميع رموز النظام السابق يتقدمهم الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح والوزير الأول نور الدين بدوي، والدخول في مرحلة انتقالية يسيِّرها مجلس تأسيسي يعمل على وضع دستور جديد للجزائر، وهي المطالب التي يقابلها رفض مطلق من النظام السابق الذي كان يلِحُّ على تنظيم انتخابات رئاسية في أقرب الآجال تثمر رئيساً جديداً وحكومة وبرلماناً جديدين، بتزكية كبيرة من المؤسسة العسكرية صاحبة الفكرة، والتي لا تريد الحياد عن الشرعية الدستورية.

وبين الخيارين المتنازع عليهما، عاشت الجزائر حالة من الانسداد السياسي وتفاقم الوضع الراهن بسبب اختلاف الرؤى بين الحراك والمؤسسة العسكرية وتسير بالجزائر إلى مصير مجهول، لتصبح وجهاً لوجه مع فواعل الحَراك الشعبي الذي بدأ يشكُّ في نواياها {المؤسسة لعسكرية }ويطالبها بعدم التدخل في الشؤون السياسية للبلاد تحت شعار (دولة مدنية وليست عسكرية) [1] ومنذ الثاني والعشرون شباط/فبراير 2019، خرج الجزائريون بالآلاف إلى الشوارع كل يوم جمعة مطالبين بتغيير جذري للنظام السياسي وبناء دولة القانون. لم يوقفهم لا برد الشتاء، ولا مشقة الصيام، ولا حرّ الصيف، ولم تنطو عليهم لا مناورات السّلطة، ولا أقنَعتهم مختلف العروض التي قدمتها، بما في ذلك الرئاسيات التي دفعت السلطة بتنظيمها في ديسمبر العام الماضي،وعليه نتطرق إلى ما عاشه الحراك من تحديات والحفاظ على إستمرارياته :

أولا : فشل السلطة في وقف الحراك الشّعبي

على غرار أيّ نظام سياسي يواجه ثورة شعبية، عمل النّظام الجزائري كل ما بوسعه لإيقاف الحراك الشّعبي أو على الأقل الاستفادة منه لإعادة تدعيم ركائزه بعد أن زعزعتها العهدة الرّابعة ومحاولة فرض عهدة خامسة لبوتفليقة. إن هذا الإصرار لا يمكن تفسيره بنوايا مكيافيلية فحسب، بل يعود بالدّرجة الأولى إلى عدم امتلاك هذا النظام (اللا ديمقراطي) لأدوات التعامل مع حركة ثورية تحتل الشّارع بطريقة سلمية. وحتى وإن كان الدستور الجزائري تعدديا، ويكرّس الحد الأدنى من الحريات، فالنظام الجزائري القائم تعوّد على ممارسة السلطة والحكم من دون قيود (سلطات مضادة، عدالة مستقلة، صحافة حرة)، ومن دون حضور الجزائريين في الشارع على مدار 30 سنة من التعددية الشّكلية، كان رهان السلطة الأساسي يكمن في عدم السماح للجزائريين باحتلال الشّارع، وعدم تشكل رأي عام في وسائل الإعلام الثقيلة؛ أي افراغ التعددية السياسية من مضمونها وإبطال مفعولها في إنتاج بديل آخر في السّلطة. ويضع النظام نفسه ممثلا لكل الشعب، والمتحدث الوحيد باسمه، ولهذا يمنع كافة أشكال التعبير السياسي والاجتماعي الجماهيري خارج الأطر السياسية والجمعوية التي يراقبها والتي من شأنها أن تدحض هذه الحقيقة من هنا كسب الحراك الشعبي تفوقا أخلاقيا تحول مع مرور الوقت إلى مأزق أمام سُلطة

[1] محمد أمير، الحراك الشعبي في الجزائر إلى أين ، تحقيقات، مجلة البيان، https://www.albayan.co.uk/mgzaticle2.aspx?id=7831، 2022/04/30، 18:24

كانت تأمل فقط أن تتوقف مطالب الجزائريين عند إزاحة بوتفليقة دون المطالبة بإعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم.

بعد إزاحة بوتفليقة، انصبّت كل اهتمامات السّلطة في ترميم شرعيتها وصورتها، وهذا سيمرّ أولا على إعادة الفضاء العام إلى ما كان عليه قبل 22 فبراير 2019. لهذا السبب، فإنه لا يمكن لنظام سياسي يعيش مأزقا كهذا أن يترك فرصة تعليق الجزائريين للمسيرات الشّعبية دون الاستفادة منها لتدعيم ركائزه، وإعادة بعث شبكاته الزّبونية، وتحسين صورته أمام الجزائريين، مع السعي إلى اسكات بعض الأصوات التي يعتقد أنها مسموعة ومؤثرة في أوساط الحراكيين [1] .

ثانياً : تحدي أخر للحراك "وباء كوفيد19"

تساءل الكثير من الجزائريين: هل سيخمد الكوفيد 19 الحراك الشعبي مثلما شلّ الحياة بشكل كامل في بلدان عُظمى؟ وهل هنالك إمكانية لعودة المسيرات مجددا إلى شوارع المدن الجزائرية؟ فالتّحدي الذي يطرحه وباء كورونا على الحراك الجزائري يكمن في كونه يمسّ بجوهر وجوده وبالمبدأ الذي يستمدّ منه قوته: التجمع والتظاهر كان الجزائريون المنخرطون في الحراك الشعبي مدركين أنّه في حالة ما إذا انتشر الوباء في الجزائر، فإن المسيرات الشعبية ستتوقف من تلقاء نفسها، لأنه ما من أحد سيكون مُستعد للمخاطرة بصحته وصحة عائلته. فالحراك هو نضال سلمي لبناء دولة القانون حيث الفرد غاية في حدّ ذاته ولا يمكن أن يكون وسيلة لأي مشروع كان. منذ أن بدأت أولى حالات الكورونا تسجل في الجزائر، حيث اتجه الجزائريون نحو سماع صوت الخبراء والأطباء أكثر من اهتمامهم بسماع أي صوت آخر.

حتى وإن لم يكن للحراك الشعبي قيادة وهيكلة، إلا أنه في لحظة تفشي الوباء يتحول صوت الأطباء (الصوت العلمي الموضوعي) إلى " صوت قائد " يسمو على الخلافات الأيديولوجية، السياسية، ويفصل بين وجهات النظر المختلفة. ومثلما كان متوقعا، عمل الأطباء عبر وسائل التواصل الاجتماعي على إقناع المشككين في خطورة الوباء وفي خطاب السلطة، وجدّية المسألة، وأن الأمر ليس مجرد تهويل من طرف الحكومة بغرض إيقاف الحراك.

منذ اللّحظة التي سجلت فيها أولى الضحايا، اقتنع الجميع بجدية المسألة والتزموا بعدم الخروج للتظاهر، وأدى تزايد عدد الإصابات وعدد الوفيات إلى اقناع الأقلية التي خرجت في الجمعة 13 مارس 2020 بعدم

[1] الإصلاح العربي، **مستقبل الحراك الشعبي الجزائري في ظل تفشي وباء الكوفيد 19**، مبادرة الإصلاح العربي، مستقبل-الحراك-الشعبي-الجزائري-في-ظل-تفhttp://www.arab-reform.net/ar/publication، 01/04/07،2020-05-2022، 04:19.

جدوى الخروج، وتجنب تحميل الحراك مسؤولية تفشي الوباء في ظل ترصد وسائل الدعاية التابعة للسلطة لكل خطأ يصدر من داخل الحراك

ثالثاً : الحراك في ظل الوباء :

جاءت الجمعة 20 مارس 2020 أول جمعة دون مسيرات شعبية في شوارع المدن الجزائرية. رغم عدم امتلاك الحراك لقيادة مركزية ومحلية، إلا أن قضايا الساعة بقيت دائما بوصلته الأساسية، تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة منصة فيسبوك، لبناء رأي عام وموقف مشترك حول قضية، شعار، قرار أو مبادرة ما. ثم بعد ذلك، يتجسد النقاش في شكل شعارات ومواقف في الشارع أيام الجمعة والثلاثاء.

خلال عام كامل، ساير الحراك بالشعارات والمواقف المناسبات الوطنية، ذكرى الأحداث التاريخية الثورية، مواقف السلطة ومبادراتها ومشاريعها. وبالقدر نفسه الذي عمل فيه على إعادة امتلاك التاريخ والذاكرة الوطنية واستخدامها لتدعيم موقفه الأخلاقي والوطني، عمل أيضا على تقديم مبادرات واقتراح حلول وتصورات لجزائر الغد.

حيث رأى الكثير من الجزائريين، أن الحراك يعبر عن الضمير الأخلاقي للأمة الجزائرية، وأن مهمته هي إنقاذ الدولة والحفاظ على الوحدة الوطنية و بناء مؤسسات سياسية منتخبة و تمثيلية، لهذا تصدت المظاهرات الأسبوعية للشعارات الجهوية، والعنصرية، والحزبية، والأيديولوجية، والفئوية، ووقفت ضدّ كافة أشكال الإساءة إلى مؤسسات الدولة. ورغم محاولة الكثير من التيارات الحزبية والأيديولوجية والفئوية إيجاد مكان لها داخل الحراك إلا أنه سرعان ما يرفضها بتأكيده على هدفه الأساسي المتمثل في توفير شروط الممارسة السياسية لجميع الجزائريين، وعلى أن الحراك ليس فضاءا لممارسة السياسة،بل أداة الجزائريين في بناء الحقل السياسي

لهدا السبب، يعرف الحراك سلاسة كبيرة في اتخاذ قراراته، تعود أساسا إلى تفاديه للقضايا الخلافية، وتأسسه على القضايا التي تعرف إجماعا أخلاقيا، وسياسيا، وأيديولوجيا بين الجزائريين[1].

علّق الجزائريون مسيراتهم لأن الأطباء أوصوا بذلك، ولأنهم حريصون على الصحة العمومية قبل أي شيء آخر. وفي نفس الوقت، اتجه النشطاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى الدعوة إلى التضامن مع العائلات التي فقدت دخلها بسبب الحجر الصحي، وإلى المساهمة في حملات التنظيف والتعقيم للأحياء والمستشفيات والفضاءات العامة، والانخراط بشكل عام في كل مجهود رسمي أو غير رسمي يساعد على محاربة تفشي الوباء

[1] - الإصلاح العربي، **مستقبل الحراك الشعبي الجزائري في ظل تفشي وباء الكوفيد 19**،نفس المرجع

واستُخدمت وسائل التواصل لانتقاد كافة مظاهر استغلال السّلطة للجائحة لمحاكمة الناشطين، واعتقال بعضهم، واستدعاء آخرين للمثول أمام القضاء في وقت انشغل فيه العالم بمحاربة الوباء.

كما استمر الحراك أيضا في رصد أداء الحكومة خلال هذه الأزمة، خاصة فيما يتعلق بتأخرها في إقرار الحجر الصحي الشامل، وعدم استعداد المنظومة الصحية للتعامل مع هكذا أزمة. عموما استغل الجزائريون هذه الجائحة لاظهار تفوق الموقف الأخلاقي للحراك، وشرعية مطالبه بضرورة الذهاب إلى اصلاحات تتجاوز الإصلاحات الشكلية التي تحاول السلطة إقناعه بها. رغم غلق كل وسائل الإعلام العمومية والخاصة أمام الجزائريين المنخرطين في الحراك الشعبي، إلا أن هذا الأخير، وبالاعتماد فقط على وسائل التواصل الاجتماعي، نجح إلى غاية الآن في إظهار تحليه بالمسؤولية، والقدرة على تحديد الأولويات، ومتى يجب التمييز بين الدولة والنظام السياسي ومتى يجب ممارسة المعارضة والاحتجاج، ومتى يجب التضامن والوقوف مع الحكومة

رابعا : مستقبل الحراك بعد الوباء

بعد أكثر من عام، يتجلى أن الحراك الشعبي الجزائري ليس حركة احتجاجية ظرفية، ولا قطاعية ولا هو بحركة نقابية يمكن التعامل معها بنفس الطرق التي تعودت السلطة التعامل بها مع هكذا حركات. ولا يعتمد الحراك على قيادات محددة لكي يتم اخماده عبر بعض الاعتقالات. لم يسبق أن عرفت الجزائر المعاصرة حركة احتجاجية مُنغرسة في الزمان والمكان بهذا الشّكل، عابرة للأيديولوجيات، والجهات، والتيارات السياسية.

إن هذا الحراك هو تعبير عن تحولات اجتماعية عميقة لم يستطع نظام الحكم مواكبتها، أو الاستجابة لها، أو فهمها والتعامل معها، يعبر الحراك عن رفض عميق لنمط اشتغال السّلطة، وتسيير الدولة وطريقة تجديد النّخب السياسية في المجتمع. إنه ثورة على الفشل والفساد الذي طال الدولة على كافة المستويات، وللأزمة الهيكلية التي يُعاني منها النظام السياسي منذ الاستقلال، ويجسّد القطيعة بين الحاكم والمحكوم في كل المجالات[1].

وقد يُخمد الكوفيد 19 الحراك لفترة ما، ولكن مقومات الحراك تسمح له بتجديد نفسه في حالة استمرت مظاهر الفشل ومسبباته الأولى. إن عودته مرتبطة أساس بأداء الحكومة خلال هذه الأزمة الصحية، وطريقة إدارة السلطة للحقل السياسي خلال فترة تعليق المسيرات.

ولكن في كل الأحوال، فإن الكوفيد 19 سيكون امتحان وتحدّي للحكومة أكثر من كونه تحدّي للحراك، ومن الواضح أنه لن يكون امتحانا سهلا في ظلّ عجز حكومات قوية بإمكانيات ضخمة على مواجهة وباء قاتل وسريع الانتشار أقصى ما يمكن فعله أمامه هو تعطيل الحياة العامة بشكل مطلق. ولكن تعطيل الحياة

[1] الإصلاح العربي، **مستقبل الحراك الشعبي الجزائريفي ظل تفشي وباء الكوفيد 19** نفس المرجع

الاقتصادية في دولة يمثل فيها الاقتصاد غير الرسمي أكثر من 50 %، ثمن لا تستطيع الحكومة الجزائرية الحالية تحمله، لا اقتصاديا ولا سياسيا ولا اجتماعيا.

تشير ردود الفعل الأولية للجزائريين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى عدم رضى عن طريقة تعامل الحكومة مع الكوفيد 19، ويحملها البعض مسؤولية تفشيه لأسباب عدّة، بدأ بتأخرها في غلق الأجواء والحدود الجزائرية أمام حركة الملاحة، وصولا إلى عدم تشديد الرقابة على الأشخاص العائدين إلى الجزائر، خاصة بعد تأكيد الإحصاءات المقدمة على أن معظم المصابين في الأسبوع الأول والثاني هم جزائريون قادمون من فرنسا.

ازداد غضب الكثيرين خلال الأسبوع الثاني بعدما بدأت الحكومة في إقرار أولى إجراءات الحجر الصحي الجزئي والشامل (بالنسبة للبليدة) دون وضع خطة متكاملة لضمان تموين السّوق بالمواد الغذائية الأساسية وتموين المستشفيات بالأجهزة الطبية والصيدلانية الكافية. اختفت في الأسواق مادة السميد الأساسية وخلقت طوابير طويلة في مختلف المدن يمكن أن تتحول مع الأسابيع القادمة إلى بؤر أخرى لتفشي الوباء.

صحيح أن الأزمة أكبر من أن تتحكم فيها أقوى الحكومات في العالم، لكن مشكلة الحكومة الجزائرية هو التناقض بين الخطاب التي كانت تصر على أن الوضع تحت السيطرة، والواقع الذي لم يتوقف النشطاء في إظهار حقيقته عبر وسائل التواصل الاجتماعي.[1]

المطلب الثالث: التحديات الداخلية والخارجية للحراك الشعبي الجزائري:

تعددت التحديات التي يواجهها الحراك الشعبي في ظل تواجد الكثير من المتغيرات، بين تحديات داخلية معقدة ومؤثرة على نجاح الحراك، وتحديات خارجية ضاغطة على أهم الفاعلين في الحراك.

أولا التحديات الداخلية

1-النظام القديم:

منذ الجمعة الأولى كانت مطالب الحراك الشعبي هي إسقاط النظام القديم وخاصة أكبر الشخصيات التي تمثله مثل أخ ومستشار الرئيس ورئيس المخابرات السابق محمد مدين المدعو {توفيق} ،وإسقاط الباءات {بدوي ،بلعيز، بن صالح، بوشارب }،وكل شخص كانت له علاقة بالنظام السابق ،باعتبار أن النظام السابق يمتلك الكثير من القوة والنفوذ داخل أروقة الحكم ،وله شبكة علاقات داخلية وخارجية يمكنه استخدامها لتسيير المرحلة

[1] الإصلاح العربي، مستقبل الحراك الشعبي الجزائريفي ظل تفشي وباء الكوفيد 19، مبادرة الإصلاح العربي، مستقبل-الحراك-الشعبي-الجزائري-في-ظل-تف http://www.arab-reform.net/ar/publication، 01/04/07،2020-05-2022، 04:19.

الانتقالية عن طريق التحايل والمكر السياسي ،وهذه الحالة هي أكبر مخاوف الحراك الشعبي لأن بقاء جزء النظام القديم هو عدم نجاح أهداف الحراك {التغيير والديمقراطية}.

رغم أن الأحداث المتتالية للحراك تعطينا تحليلا مختلفا ومنحنى أخر خاصة أن وكيل الجمهورية للمحكمة العسكرية قام باستدعاء كل من السعيد بوتفليقة ومحمد مدين وطرطاق، بتاريخ 05 ماي 2019 من أجل التحقيق في قضايا تختلف كليا عن القضايا التي كانت ترفع ضد شخصيات ورجال أعمال متمثلة في قضايا فساد،بل هي قضايا تختص المساس بالمؤسسة العسكرية{الجيش}والتخابر مع جهات أجنبية وهو المساس بأمن البلاد وهي خيانة عظمى، وبهذه الطريقة فإن النظام القديم أصبح جد ضعيف مع سقوط أهم ممثليه.

2-إنحراف الحراك عن إطاره السلمي :حاولت السلطة أكثر من مرة استعمال العنف {الشرطة} ضد المتاظاهرين، عبر إستعمال القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه والتعنيف ،هذا العنف يراه بعض المحللين "محاولة من السلطة لمعرفة سقف الحراك الشعبي " [1]،إلا أن وعي المتظاهرين بنوايا السلطة من أجل جر الحراك إلى إستعمال العنف ،حتى يستطيع النظام تغيير القضية من حراك شعبي إلى قضية أمنية تهدد البلاد ويجب التصدي لها بكل الوسائل كما إستعملت السلطة طرقا أخرى من أجل زرع بذور الفتنة والعنف ،من خلال إستعمال بعض الشباب غير الواعي القضية ،من أجل الإعتداء على المتظاهرين والشرطة حتى يحدث صدام بينهما ،هذه الطريقة لم تنجح لإفساد سلمية الحراك ،كما حاول النظام منع دخول النظام الكثير من المواطنين إلى العاصمة قبل يوم الجمعة بأيام ،أما الذين لم يستطيعوا الدخول إلى العاصمة لم يمنعهم ذلك من المشاركة في الحراك ،من خلال المشاركة في ولايتهم حتى أصبحت بعض الولايات نموذجا للحراك مثل ولاية برج بوعريريج بسبب عدد الهائل من المواطنين المشاركين فيها وأسلوبها الحضاري والسلمي

3-المؤسسة العسكرية {الموقف/الفعل}:رغم تغير موقف الجيش في بداية الحراك من دعمه للعهدة الخامسة إلى دعم الحراك الشعبي ،تغير المواقف كان مبنيا على عدة متغيرات من بينها استمرار الحراك ورفعه لمطالبه مع كل جمعة ،بالإضافة إلى حالة عدم التوافق بين الجيش والرئاسة ،أي بين قائد الأركان قائد صالح ومستشار الرئيس السعيد بوتفليقة في عدة قضايا سياسية وتوجيهات إيدولوجية ،رغم أن لجيش الجزائري الذي يطالبه الحراك الشعبي بالبقاء ضمن أدواره الدستورية وعدم الخروج عنها، حتى في هذا الظرف الحساس الذي يعرفه البلد، والذي قد يجعل قيادته تفكر في العودة إلى المشهد السياسي ،اعتمادا على التجربة التاريخية لهذا الجيش ،الذي كان الاعب السياسي الرئيسي في إتخاذ القرار عندما يتعلق الأمر بالقضايا المفصلية ،بما فيها مباركة الرؤساء وحتى

[1] اسلام عبد الحي، تشديد الأمن بالجزائر، أخبار الجزيرة، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/14/15، 2022/04/28، 16:30.

إقتراحهم على الطبقة السياسية[1] لأن الجيش كان ومازال قويا وله القدرة على التدخل في الشأن السياسي ،وهذه السلطة التي يمتلكها تعتبر ضغطا على المرحلة الإنتقاليةالتى تعيشها الجزائر،رغم أنه الجيش يعمل في إطار دستوري ،ودعت قيادته { قائد صالح } على العمل بالدستور وإقامة انتخابات في وقتها،كما طالبت المؤسسة العسكرية بمحاسبة كل شخص لديه قضايا فساد ،ومحاسبة أي شخص تثبت عليه قضايا المساس بالجيش وأمن البلاد ،وقد كان يقصد رئيسا المخابرات السابقين المدعو توفيق وطرطاق بالإضافة إلى السعيد بوتفليقة وهي خطوة إيجابية للتغيير السياسي وتعبر عن نية الجيش في التغيير ومحاربة الفساد .

4-التغطية الإعلامية بين الحقيقة والتغليط :في بداية الحراك عمدت جميع القنوات التلفزيونية والجرائد اليومية سواء عمومية كانت أو خاصة على الإنحياز لجهة النظام ،وهذا الفعل ضد أخلاقيات المهنة الصحفية كما أثرت هذه الأفعال على نقل الحقيقة وكل الأحداث المرتبطة بالحراك الشعبي ،مما دفع المواطنين على نقل وتبادل المعلومة عبر وسائل التواصل الإجتماعي ،خاصة الفيسبوك ومتابعة قنوات فضائية أجنبية مثل قنلة العريسة والجزيرة ،هذا الإنحيازأكده الصحفي الجزائري عثمان لحياني أن تغطيات الجمعة 22فيفري كان خطأ وسقطة مهنية غير مبررة للقنوات الجزائرية ،بالإضافة إلى سقوط أخلاقيات المهنة الذي لا يمكن أن يكون له مبرر ،حيث اعتمد على التعتيم وتحريف مطلب رئيسي للمظاهرات الذي يتمثل في رفض العهدة الخامسة والتغيير وإحداث إصلاحات[2]،أثر هذا التعتيم سلبا على الحراك خاصة أنه كان بداياته، وهذه السياسة الإعلامية الموجهة كادت أن تكون أحد الأسباب في إنطفاء الحراك أو إنحرافه إلى الفوضى والعنف إلا أن إصرار الشعب على التغيير ومواصلة الحراك بصبغة سلمية حضارية ،أصبح أمرا واقعا وحقيقة لا يمكن إخفاءها إعلاميا ،مما دفع القنوات الفضائية على تغطية الحراك لكن بشكل جزئي ،وكانت قناة الشروق وقناة البلاد من بين القنوات التى كانت سباقة لقل حقيقة الحراك ومطالبه وتطوراته ، وسارعت بقية القنوات الأخرى سواء كانت خاصة أو تابعة للسلطة {عمومية } لنقل الحقيقة ، ويعود السبب حول تغير مواقف القنوات هو تغير موازين القوى داخل السلطة وبروز صراعات داخل النظام الحاكم ،بالإضافة إلى متغيرات خارجية مبنية على بقاء مصالحها الإقتصادية ،من خلال التطورات التي عرفتها وسائل الإعلام في فترة الحراك الشعبي ، ندرك أهميتها في إيصال الحقيقة وخطرها عند التخلي عن مبادئ

5-الركوب فوق الموجة الحراك لتحقيق المصالح {الجهوية والشخصية}: غالبية الفاعلين السياسيين والإجتماعيين والمثقفين وحتى جمعيات المجتمع المدني حاولوا ركوب موجة الحراك،وسيتم تناول الجهة التي يطلبها الحراك على التنحي وهي الإحزاب المولية لأن سقوط الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة أفزع القوى السياسية التى

[1] ناصر جابي، **الجيش والحراك الشعبي في الجزائر** ، القدس العربي ، 2019/04/07، https://www.alquds.co.uk، 2022/04/28، 18:14

[2] سعاد بومدين، المعالجة الإعلامية للقنوات الفضائية الجزائرية لحراك 22 فيفري 2019، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد السابع، 07 أفريل 2019 ص 152.

تسانده في الحكم ،ووضعها أمام خيارين :إما الإحتماء بقيادة الجيش للحفاظ على مواقعها امتيازاتها مقابل المساندة أو الإستسلام للحراك الشعبي فتخسر كل شيء[1] أما الحراك فقد عبر عن نيته حول الأحزاب الموالية للنظام وحتى المحسوبة على المعارضة السياسية ،بالرفض لدرجة أنهم طردوا من المشاركة في الحراك ، مثل ماحدث لرئيسة حزب العمال لويزة حنون ولرئيس حزب "حمس" مقري عبد الرزاق ، وكثيرة هي الشخصيات التي حاولت البروز لقيادة الحراك الشعبي كان أكثر وعيا وتفطنا ورفض كل محاولات استغلاله سياسيا .

ثانيا : التحديات الخارجية

1-مصالح وضغوطات الدول الأجنبية :تربط الجزائر علاقات مع الكثير من الدول مثل فرنسا وروسيا وامريكا ،بالإضافة إلى دول عربية مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية ،وتتراوح هذه العلاقات بين مصالح إقتصادية وأخرى جيواستراتيجية {النفوذ}،ومع بداية الحراك أول خطوة قام بها النظام ،هي إنتقال رمضان لعمامرة باعتباره نائب الوزير الأول إلى روسيا ثم فرنسا ،كما توقعت الدراسة التي قام بها مركز أبحاث الأمن القومي {الإسرائيلي } ، أن تسهم التحولات التي تشهدها الجزائر والمغرب العربي في تعزيز الحضور الروسي في المنطقة ،مشيرة أن روسيا حرصت على التوصل لإتفاقيات في العديد من المجالات الإقتصادية[2] لأن الجزائر تعتبر من أهم الدول المستوردة للأسلحة والمعدات الحربية الروسية، وتعمل هذه الاخيرة إلى استعادة سوقها التقليدي التي كانت تسيطر عليه لعقود طويلة ،لأنه بدأيعرف تنافسا أروبيا وأمريكيا في السنوات الأخيرة .

أما فرنسا فقد اختارت الإنحياز للسلطة[3]،رغم أن موقعها الثقيل ووضعها الداخلي جد معقد لأن مصالحها الإقتصادية في الجزائر كبيرة ومهمة ،باعتبار وجود المئات من الشركات الفرنسية الناشطة في الجزائر ،لهذا يعتبر بقاء النظام القديم مفيدا لها ولمصالحها ،كما استغل الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الأوضاع الإقليمية غير المستقرة خاصة في الجزائر ، وفي ظل استمرار الإحتجاجات السترات الصفراء لأكثر من ستة أشهر على أن الإسلام السياسي يعتبر خطرا على الأمة الفرنسية ،وهذا من اجل الإنحراف والتهرب من مسئوليته نحو مايحدث داخليا.

أما موقف الولايات المتحدة الامريكية فهو بجانب الحراك ومع التغيير ،وهذا من خلال تصريح نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية "روبرت بالادينو " معلقا حول الأوضاع الراهنة في الجزائر ،قائلا "نحترم حق الجزائريين في التجمع والتعبير عن رأيهم ،ونتابع التقارير حول تعليق الإنتخابات وندعم حق الجزائريين في

[1] تقدير موقف، ما بعد بوتفليقة، مرحلة التنافس بين الحلفاء ، الجزيرة للدراسات ، 04 أفريل 2019، http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2019/04/190404132554670.html ، 2022/04/28، 10:17.

[2] رزاقي جميلة، حسب تقديرات مركز الأمن القومي، الحراك الشعبي في الجزائر يزعج دول أوروبا وإسرائيل ، 20 مارس 2019 http://www.eldjazairaonline.net ، 2022/04/29، 14:10.

[3] عبد النور بن عنتر، العامل الخارجي و الإنسدادالسياسي في الجزائر ، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات ، 21 مارس 2019 قطر.

الإنتخاب بشكل حر "[1]إلا أن موقف أمريكا لا يخلو من المصالح الإقتصادية والصراعات الإقليمية والعالمية ،خاصة مع توسع نفوذ التنين الصيني اقتصاديا داخل الدول الإفريقية والعربية ،كما أن التدخل الروسي في الاوضاع الجارية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا ،جعل الولاباتالتحدة الأمريكية تعيد سياساتها في المنطقة وخاصة شمال إفريقيا ،حتى لا تفقد سيطرتها على المنطقة اقتصاديا واستراتيجيا ، في ظل اكتشاف الكثير من الثروات الباطنية ،كما تعتبر المنطقة مجالا لنشاط الكثير من الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تهدد مصالحها {خاصة منطقة دول الساحل }

يعتبر موقف الإمارات العربية والسعودية من الحراك الشعبي الجزائري واضحا ومعاديا باعتبار أنهما الدولتان الأكثر تدخلا في أحداث الإنتفاضات العربية ،حيث قامت وسائل الإعلام التابعة لهما بتغطية وقائع الحراك ،مثل قناة" العربية " التابعة لسعودية وقناة "سكاي نيوز عربي"التابعة للإمارات وقناة "الجزيرة" التابعة لقطر،في ظل التعتيم الإعلامي الذي فرضه النظام خاصة في بداية الحراك ،وسبب معاداة الإمارات والسعودية "لربيع العربي " هو خوفا من الإصابة بعداوته،ودعمهما للثورات المضادة في الدول التي شهدت انتفاضات ضد الحكام ويخشى الجزائريون من التدخل الخليجي في الحراك الشعبي الذي قد يكون وابل على ثورتهم ضد النظام إلا أن الحراك اكتسب وعيا جماعيا ضد أي تهديد موجة لإسكات صوت الشعب وإطفاء لهيب الحراك.[2]

المبحث الثالث :دور الحراك الشعبي الجزائري في تحقيق التغيير السياسي

المطلب الأول:أثر الحراك الشعبي الجزائري في تجسيد التداول على السلطة

بعد إعلان ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الخامسة أطلقت دعوات للتظاهر بالجمعة في العاصمة ومدن أخرى لتعبير عن رفض الشارع لمايسميه المتظاهرون "تشبث بوتفليقة بكرسي الرئاسة "على الرغم من إصابته بجلطة دماغية أثرت على قدرته على الحركة منذ 2013 [3] و حاول عشرات المتظاهرون التوجه نحو رئاسة الجمهورية بالمرادية، فيما تم منعهم من قبل رجال الشرطة بطريقة سلمية وبدون استعمال العنف ضد

[1]وكالات سبق برس، الخارجية الأمريكية تعلق على الحراك الشعبي في الجزائر، 12 مارس 2019،
https://www.sabqpress.net/national

[2]عبد القادر بن مسعود، فعلتها من قبل 'فهل تسعى الإمارات والسعودية إلى افشال الحراك بالجزائر؟ 28 مارس 2019،
https://www.sasapost.com/the-arab-gulf-and-the-ptotests-of-algeria، 2022/04/28 ، 16:55.

[3]فوزي بن جامع، العهدة الخامسة لبوتفليقة تثير غضب الشارع الجزائري ودعوات لمسيرات جديدة، فرنسا24، مظاهرات-العهدة-الخامسة-بوتفليقة
https://www.france24.com/ar/20190301

المحتجين ضد العهدة الخامسة وتوجه العشرات من المواطنين، تجاه مبنى قصر الحكومة، قادمين من ساحة البريد المركزي وشارع عميروش[1].

أولا :الهيئة الوطنية للوساطة والحوار بقيادة كريم يونس

بعدما سلمت الهيئة الوطنية للوساطة والحوار في الجزائر، التي يترأسها كريم يونس، تقريرا مفصلا للرئيس الجزائري المؤقت عبد القادر بن صالح يحتوي على مقترحات كفيلة في نظرها لإخراج البلاد من الأزمة السياسية التي تمر بها منذ بدء الحراك الشعبي في 22 فبراير/شباط الماضي.

هذا التقرير تقول اللجنة بأنه خلاصة للقاءات ومشاورات أجراها أعضاؤها مع الأحزاب السياسية والمعارضة وممثلين من المجتمع المدني والفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

ويحتوي التقرير على شقين. الشق الأول، الذي يتضمن 53 بندا، يقترح تأسيس سلطة وطنية للانتخابات تكون "هيئة دائمة ومستقلة" تمارس مهامها دون "تحيز" وتتلقى من السلطات العمومية كل أنواع الدعم وتزودها بمعلومات ووثائق تكون ضرورية لتجسيد مهامها

ومن بين أهداف هذه السلطة، "تجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية في الجزائر وترقية النظام الانتخابي المؤدي إلى التداول في السلطة بشكل سلمي" فضلا عن تنظيم انتخابات حرة وشفافة ونزيهة تعبر عن إرادة الشعب. كما تقع على عاتق هذه السلطة مسؤولية تسيير كل مراحل العملية الانتخابية، بدءا بالتحضير لهذه الانتخابات إلى غاية الإعلان عن نتائجها. فيما يمنح لها حق مراقبة الانتخابات، وذلك من خلال جعل قراراتها "غير قابلة للطعن في اختصاصها" علاوة عن إعطائها صلاحية تسخير القوة العمومية لتنفيذ هذه القرارات، كما حدد المشروع أيضا تشكيلة هذه السلطة التي ستضم 50 عضوا يعملون لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد مع إمكانية تجديد بعض الأعضاء كل 3 سنوات

ثانياً : تنظيم الإنتخابات في أقرب الأجال

أما الشق الثاني من التقرير الذي يحتوي بدوره على 196 بندا حسب نفس المصدر الرسمي، فيهتم بشكل عام بتعديل نظام الانتخابات، كتعديل القوائم الانتخابية ومراجعة قانون الانتخابات وتحويل بعض صلاحيات المجلس الدستوري إلى السلطة المستقلة (السلطة الوطنية للانتخابات) وإعادة النظر في بعض شروط

[1] وليد أشرف، مسيرات رافضة للعهدة الخامسة، الجزائر اليوم، العهدة-الخامسة-الشرطة-تم https://www.aljazairalyom.dz22 فيفري 2019، 2022/04/29 ، 04:26 .

الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، كحيازة مثلا شهادة جامعية وجمع 50 ألف توقيع فردي عبر 25 ولاية و1200 توقيع من قبل منتخبين

ثالثاً :حصاد ست أشهر من الحراك الشعبي لتغيير النظام

كما تشدد المقترحات التي تضمنها الشق الثاني من التقرير على نقل كافة الصلاحيات المخولة لوزارات الداخلية والعدل والخارجية وكل السلطات المحلية، وكذا بعض صلاحيات المجلس الدستوري، إلى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات،من خلال تعديل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات هذا ودعت الهيئة الوطنية للوساطة والحوار في الجزائر إلى تنظيم إنتخابات في أقرب الأجال في إطار الدستور القائم مع السهر على تحقيق الشروط والأليات السياسية والقانونية الضامنة لنزاهة والشفافية والحياد التي ظل الشعب يطالب بها منذ أمد قريب

رابعا :رد الشارع الجزائري على مقترحات كريم يونس

كما أكدت مقترحات هذه السلطة على "ضرورة خلق مناخ إيجابي لبناء وتعزيز جسور الثقة بين السلطة والشعب وبالتالي بين الناخب والمنتخب". وهو الهدف الذي يمر عبر "اتخاذ تدابير تهدئة، كإطلاق سراح محبوسي الحراك وحماية المؤسسات الخاصة التي يوجد مسيروها محل متابعات قضائية، حفاظا على الاقتصاد الوطني ومناصب الشغل وكذا رحيل[1] الحكومة الحالية التي يقودها نورالدين بدوي كونها منتوج النظام السابق حسب السلطة الانتخابية الجديدة[2]

كما اقترحت نفس الهيئة تعديل شامل للدستور الحالي أو صياغة دستور جديد يتم التصويت عليه عبر استفتاء شعبي

المتظاهرون وغالبية الأحزاب المعارضة يدعون إلى تنظيم مرحلة انتقالية تدوم على الأقل سنتين يتم خلالها تعديل القانون الانتخابي والدستور فضلا عن تنظيم انتخابات بلدية وتشريعية جديدة مع تنصيب حكومة كفاءات منبثقة من الشعب قبل الذهاب أخيرا إلى انتخابات رئاسي.

[1] فرنسا 24 ، **ماذا تضمن تقرير الهيئة الوطنية للوساطة والحوار في الجزائر**، فرنسا 24 ، الجزائر – الحراك–مقترحات–الهيئة الوطنية–المستقلة–الحوار–انتخابات–رئاسية– https://www.france24.com/ar/20190909 ، 2019/09/09، 2022/04/30 ، 02:30.

خامساً : رد الجيش على مطالب المتظاهرون

لكن هذا الخيار قبل بالرفض من قبل قائد الاركان القائد صالح الذي يصر علىتنظيم انتخابات رئاسية إيمانا منه بأنها الكفيلة بإخراج الجزائر من المحنة التي تعيش فيها واحتراما حسب تعبيره للمسار الدستوري الجزائري.[1]

المطلب الثاني: أثر الحراك الشعبي في تحقيق نزاهة الإنتخابات

بعد اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في الجزائر المقرر إجراؤها في 12 ديسمبر/2019، يتصاعد منحى نشاط الحراك الشعبي بشكل متسارع رفضا لإجراء الانتخابات ويتزامن ذلك مع توسع المسيرات الداعية للمشاركة في الرئاسيات ودعمها لدور مؤسسة الجيش في المشهد السياسي الراهن.

كما تسعى فعاليات من المجتمع المدني لتشكيل تكتلات واسعة لدعم مرشحين يعبّرون عن تطلعاتها، في ظل غياب أحزاب الموالاة السابقة عن المشهد الانتخابي، وعزوف كبرى التشكيلات الإسلامية عن دخول السباق.

أولا :أزمة ثقة

الحراك الشعبي بحسب محللين سياسيين وإن كان يبدو ككتلة واحدة في مسألة رفض الانتخابات بصيغتها الحالية ويعبر عن ذلك بشعار "لا انتخابات مع العصابات"- فهو يحتوي على أيديولوجيات متناقضة جمعها هدف إسقاط النظام السابق وفرقتها الانتخابات.

عزوف الحراك الشعبي عن الانخراط بالعملية الانتخابية أو تقديم مرشح توافقي، يرجعه ناشطون تحدثت معهم الجزيرة نت إلى عدم ثقتهم في آليات تنظيم وإجراء العملية الانتخابية.

ويرى الناشط السياسي إسلام عطية أن "مسألة إقناع الحراك بالانخراط في الانتخابات الرئاسية القادمة ككتلة ناخبة لاستمرار النظام صعبة للغاية، نظرا لمسار العملية الانتخابية من الدعوة لها من داخل ثكنة عسكرية إلى تعيين أعضاء لجنة تنظيمها وقانونها الأساسي بعيدا عن الشعب ونخبه وأحزابه في الغرف المظلمة وهي نفسها التي كانت تفبرك الانتخابات سابقا".

[1] فرنسا 24 ، ماذا تضمن تقرير الهيئة الوطنية للوساطة والحوار في الجزائر، فرنسا 24 ، الجزائر – الحراك-مقترحات-الهيئة الوطنية-المستقلة-الحوار-انتخابات-رئاسية- https://www.france24.com/ar/20190909، 09/09/2019، 30/04/2022، 03:00.

ثانيا : رفض الآليات

وفي السياق نفسه، يعتقد الحقوقي والناشط السياسي طارق مراح أن "أي عملية انتخابية يقترحها أو يشرف عليها النظام يراها الحراك أنها عملية مزورة".

أما سيد علي وهو طالب جامعي من منظمي حراك الطلبة فأشار إلى أن "الحراك لا يرفض الانتخابات كعملية للخروج من الأزمة وإنما يرفض آليات إجرائها، وهذا ما يعبرون عنه برفض شعار (لا انتخابات مع العصابات) وبعد إعلان أسماء المرشحين المحسوبين على النظام السابق".

ويفسر أستاذ علم الاجتماع السياسي نوري دريس رفض جزء من الجزائريين لإجراء الانتخابات إلى اعتقادهم أن قواعد اللعبة السياسية لم تتغير، وأوضح "الحراك قوة ضغط وطنية من أجل فرض قواعد جديدة للعبة السياسية يوافق عليها الجميع، وليس على أساس شروط وحكم السلطة الذي يحسم النتيجة لصالحه" [1].

خطاب السلطة المؤقت {عبدالقادر بن صالح} والجيش {القايد صالح} لشعب:

ورغم تأكيد رئيس الدولة عبد القادر بن صالح بخطابه الأخير أن الجزائر ماضية في إنجاح هذه المحطة، ومع تصريحات قائد أركان الجيش أحمد قايد صالح التي تؤكد مضي السلطة في ترتيب الانتخابات بموعدها وأنها الحل الوحيد للخروج من الأزمة متوعدا كل مرة من يقف في طريقها بنيل جزائه ومحاسبته، تستمر المسيرات الرافضة لتنظيم الانتخابات من طرف من أسماهم المحتجون "بقايا رموز النظام".

ويشير دريس إلى أن السلطة "ناورت وحاولت خداع الجزائريين، فالبعض سار في ركبها والبعض الآخر يرى أن قواعد اللعبة لم تتغير، وفي الميدان نجد أن السلطة عازمة على الذهاب للانتخابات والحراك عازم على رفض هذه العملية".

ويعتقد إسلام أن "قائمة المرشحين للانتخابات عملية تجميلية للنظام الذي يريد فرض الانتخابات ونتائجها، لكن الحراك بذكائه استبق الأمور وكان متأكدا من هذه النتائج" ويوضح أن "الحراك جاء بفكرة القطيعة مع النظام السابق والذهاب إلى نظام حكم جديد يضمن الحريات ونزاهة العمل السياسي ومدنية الدولة" لكن اليوم "السلطة الفعلية ذهبت في اتجاه واحد وما يسمى محاربة الفساد، واختارت بعض الشخصيات المرتبطة بالنظام السابق ولها ملفات فساد وزجت بها في السجن".

[1] فرنسا 24 ، **ماذا تضمن تقرير الهيئة الوطنية للوساطة والحوار في الجزائر** نفس المرجع

ويُقسم الناشط السياسي عبد الوكيل بلام الشارع المطالب بالتغيير إلى توجهين: براغماتي قَبِل بما هو موجود ويتطلع لتحقيق باقي مطالبه مستقبلا، ومن يرى أن الضمانات غير كافية لإجراء الانتخابات، ورغم هذا الاختلاف في الآراء فإنه يؤكد ضرورة احترام القناعات، ولا يجب أن تولد الخصومة بين المواطنين[1].

ثالثا : الانتخابات

قبل أسبوع عن انطلاق الحملة الانتخابية وإصرار السلطة على إجرائها بموعدها، يُجمع ناشطون على استمرار الحراك الشعبي الثلاثاء والجمعة، أما العائق الكبير أمام المتسابقين فهو كيفية إقناع الجزائريين بالتوجه لصناديق الاقتراع في ظل هاجس العزوف الانتخابي[2]. شاهدت الجزائر تصعيدا في الإضرابات والمسيرات السلمية المستمرة يوميا خاصة الأسبوع الذي سبق الانتخابات، لكن تم إجراء حملات انتخابية في قاعات مغلقة ونسبة إقبال ضعيفة على انتخابات بدون شرعية شعبية.[3]

ورغم ذالك تم اختيار رئيس جديد للجمهورية الجزائرية.، بعد أن أعرب أزيد من مئة جزائري عن نيته للترشح ولكنه في الأخير قبل خمس مرشحين فقط للتنافس على نيل كرسي قصر المرادية، وأسفرت عن فوز عبد المجيد تبون بعد حصوله على 58.15% من الأصوات وأقيمت في 19 ديسمبر 2019 مراسم تنصيب عبد المجيد تبون رئيسًا للجزائر، ليصبح الرئيس الثامن في تاريخ الجزائر المستقلة والرئيس السادس المنتخب من قبل الشعب خلال الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2019، بحسب المادة التاسعة والثمانين من الدستور يؤدي رئيس الجمهوريّة الجزائري المنتخب اليمين أمام الشعب بحضور جميع الهيئات العليا في الأمة، وكذلك يمكن حضور السلك الديبلوماسي للدول الأجنبية بالجزائر والشخصيات الدولية، وحضر التنصيب كل من رئيس الدولة عبد القادر بن صالح عبد الرشيد طبي رئيس المحكمة العليا، نور الدين بدوي وجميع أعضاء حكومته، ونائب وزير الدفاع أحمد قايد صالح قائد أركان الجيش الشعبي الوطني، إلى جانب حضور كل المترشحين المنافسين في الانتخابات: عبد القادر بن قرينة، علي بن فليس، عزالدين ميهوبي، عبد العزيز بلعيد وعدد من السفراء الأجانب بالجزائر.[4]

---

[1] - فرنسا 24 ، **ماذا تضمن تقرير الهيئة الوطنية للوساطة والحوار في الجزائر** نفس المرجع

[2] فرنسا 24 ، **ماذا تضمن تقرير الهيئة الوطنية للوساطة والحوار في الجزائر** نفس المرجع

[3] اسلام عبد الحي ، بعد اطاحته لبوتفليقة لماذا يرفض حراك الجزائر للإنتخابات، الجزيرة نت، الجزائر، الانتخابات ، الرئاسة–الحراك– https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/11/ ، 2019/11/11 ، 2022/04/30 ، 04:39.

[4] ويكيبيديا، الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2019 ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الانتخبات –الرئاسية – الجزائرية– https://ar.wikipedia.org/wiki/مراجع2019 ، 2019/12/31، 2022/04/30، 04:48.

المطلب الثالث: أثر الحراك الشعبي في تجسيد إحترام حقوق الإنسان في الجزائر

تسعى إدارة الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إلى تأسيس نظام جديد يقوم على التداول السلمي على السلطة، ويضمن الحقوق والحريات ويؤسس لآليات التوزيع العادل للثروة في ظل مسار انتخابي يصطدم بغياب طبقة سياسية نشطة ومؤسسات مجتمع مدني قادرة على إعادة هيكلة المجتمع، مما أدى إلى انتشار شعور جزائري جمعيّ باستمرار الوضع القائم على ما هو عليه. وهذا ما أفرزته مخرجات الانتخابات التشريعية الأخيرة والاستفتاء الدستوري في خريف 2020. ارتفاع نسبة المقاطعة إلى ما يقارب 76% ونسبة المشاركة بمعدل 23% في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة يحمل دلالات سياسية مهمة، على رأسها تزايد حالة الإحباط في أوساط الجزائريين وفقدانهم الأمل في إمكانية تحقيق تغيير حقيقي عبر الآليات التقليدية، والشكوك التي تحوم بشأن نزاهة الانتخابات ومصداقية المنتخبين، فقدان الثقة في الطبقة السياسية خصوصاً والإعلام والنخب عموماً هو ما يدفع لعدم ضمان مسار ديمقراطي نزيه وواقعي يبعث بالأمل في نفسية المواطن.

أولا :الثقة بين السلطة والمواطن

يعود غياب الثقة بين السلطة والمواطن في الجزائر بالأساس لغياب مشروع سياسي بديل حقيقي يحمل رؤية استراتيجية واضحة لا تتوقف فقط عند الدعوة للمقاطعة بل تتجاوزها لوضع خارطة طريق واضحة مع السلطة تسعى لتحقيق أهداف معينة وفق مؤشرات أداء دقيقة، لا تكتفي فيها قوى التغيير البراغماتية بالمقاطعة ويسعى فيها النظام لهيكلة نفسه بسبب الواقع الجديد الذي فرضته ديناميكية الحراك. تبني سياسة الهروب للأمام وعدم الاعتراف بالأخطاء المرتكبة من طرف الأحزاب التقليدية وغياب مراجعات شجاعة للمواقف قد زاد في تعقيد الوضع في ظل تصاعد درجة الاحتقان والعزوف الانتخابي

عندها يبقى حراك فبراير 2019، انتخابات "12 ديسمبر" 2019، وانتخابات "12 يونيو" 2021، فرصة لإدارة الرئيس عبدالمجيد تبون لإحداث قطيعة حقيقية مع الماضي والذهاب نحو الجزائر الجديدة باتخاذ إجراءات شجاعة لاستعادة ثقة المواطنين، التي تنحصر في[1] مواصلة محاربة الفساد ومحاكمة ما تسمى "العصابة" وشبكاتها الأوليغارشية، والسير على نهج اليد الممدودة أمام القوى السياسية المعارضة المعتدلة في الشارع[2].

حراك "22 فبراير" كسر جدار الخوف الذي أجبر الجزائريين على التقاعد السياسي لمدة تقارب ثلاثة عقود كاملة وحوّلهم لمجرد متفرجين على مأساة الجزائر التي فقدت الكثير من مواردها البشرية والمادية بسبب "العشرية السوداء" وما تلتها من سنوات الفساد والانسداد (1992-2019). استطاع الحراك عبر سلميته أن يؤسس لبداية مرحلة

[1] عبد النور تومي ، **بين تداول السلطة والخوف من تأميم الحراك إلى أين تذهب الجزائر** ، عربي بوست، بين-تداول — السلطة-الخوف-من-تأميم- الحراك https://arabicpost.net/opinions/2021/07/07 ، 2021/07/07، 2022/05/01، 04:49.

[2] عبد النور تومي ، بين تداول السلطة والخوف من تأميم الحراك إلى أين تذهب الجزائر نفس المرجع

جديدة ويبعث الأمل في إحداث انتقال سياسي واقتصادي حقيقي، فشكّل ورقة ضغط رابحة في يد الجيش الذي استطاع أن يحيد قوى الفساد التي عبثت بالبلاد، وتميز الحراك بالالتحام غير المسبوق بين المتظاهرين المطالبين بالتغيير ومؤسسة الجيش

ثانيا : حماية حقوق الإنسان

وفي بيان للمجلس، فقد سمح هذا اللقاء الذي يندرج في إطار التواصل المؤسساتي بتدارس سبل التنسيق بين مجلس الأمة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال التشريع المتعلق بحقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وفقا لما نصّ عليه دستور الفاتح من نوفمبر 2020.

و الذي بادر به رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، تجسيدًا لبرنامجه الرئاسي وتعهداته الانتخابية الـ 54، تيمنًا بثورة أوّل نوفمبر 1954 المظفرة، وكذا ترقية العمل من أجل تعميم ونشر ثقافة حقوق الإنسانوفي هذا السياق، نوّه صالح قوجيل بالأهمية القصوى التي يوليها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لحماية حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية

وكذا حق المواطن في العيش الكريم في الجزائر الجديدة، بالاستناد والاستلهام من بيان أول نوفمبر 1954 الذي أبرز أنّ تحقيق هدف الاستقلال الوطني يكون بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

هذا من جهة، ووفقًا لما نصّت عليه المواثيق الدولية في هذا المجال والتي صدّقت عليها الجزائر، المعروفة بانضباطها واحترامها لكلّ تعهداتها والتزاماتها الدولية، من جهة ثانية.

من جهته، أوضح عبد المجيد زعلاني طريقة عمل كل المصالح التابعة للمجلس ومهامها[1].

كما أكد أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يسعى من خلال نشاطاته إلى ترقية وحماية مبادئ حقوق الإنسان، التي أسست عليها الدولة الجزائرية الضاربة في التاريخ والثورة التحريرية ابتداء من شرارتها الأولى المجسدة في بيان أول نوفمبر نصا وروحا.

مبرزا أن الإطار القانوني لممارسة الحريات بشكل ديمقراطي مكفول في الجزائر، والمجلس يعمل من أجل ترسيخ التمرس على ثقافة الحريات[2]

---

[1]- عبد النور تومي ، **بين تداول السلطة والخوف من تأميم الحراك إلى أين تذهب الجزائر** نفس المرجع

[2] عبد الوهاب بوبقرة، قوجيل، أهمية قصور يوليها رئيس الجمهورية لحماية حقوق الانسان، النهار online،قوجيل-أهمية-قصوى-يوليها-رئيس-الجمهورية-https://www.ennaharonline، 27 أفريل2022، 2022/05/01، 05:00.

خاتمة

الخاتمة

الحراك الشعبي يعني قيام موجة من الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات التي تحدث في دولة معينة تدعو إلى المزيد من الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعي، ويكون ذلك بالتقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية داخل المجتمع وغالبا ما تكون هذه الفئة مهمشة ولا احد يسمعها مما يجعلها تعبر عن هذا الخطأ في شكل حركات سوآءا كانت سلمية أو غير سلمية في شكل إضرابات واعتصامات من اجل التعبير عن مطالبها ومطالبة الحكومة بتنفيذها، وينطلق الحراك بشكل عفوي إلا أنه غير منظم، وتكون ذات طابع دائم أو مؤقت، ويمتاز بالوعي واجتناب العنف المسلح كوسيلة للتغيير الجذري، وتتفاوت صوره من مجتمع لآخر، إلى أن طبيعة الحراك واحدة وهي المطالبة بتغيير النظام السائد وبناء دولة تستجيب لمعايير دولة الحق والمواطنة وتصبوا لتحقيق الحرية

وحقوق الإنسان، والحراك الشعبي هي صراع سياسي اجتماعي وفي الوقت نفسه مشروع ثقافي، ولا يقتصر الحراك الشعبي على الجانب السياسي فقط بل يمتد إلى الجانب الإجتماعي ،أي الذي تسوده مبادئ اللامساواة ،لذلك يحدث الحراك الإجتماعي الذي يعني تظافر الجهود بين أفراد المجتمع بهدف الأخذ بيد المجتمع من وضعية تعاني المرض والكلل إلى وضعية أكثر ملائمة وراحة ،ويشمل جميع المواطنين الذين يعتبرون الحراك وسيلة لتجسيد معتقداتهم ، وتتمثل الأسباب السياسية للحراك الشعبي في أي مجتمع هو غياب الحريات الأساسية ، وإنعدام المشاركة في العملية السياسية ،فضلا عن القمع والتهميش في الحياة السياسية ، أما الأسباب الإقتصادية تمثلت بالفقر والبطالة وانعدام العدالة وانتشار الفساد وعدم توزيع الثورات بشكل صحيح بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع وسياسة فرض الضرائب والرسوم ، وأن الأوضاع الإجتماعية المتدهورة للأفراد وتزايد تدهورها بصفة مستمرة سيساعد بشكل كبير في انبثاق الحراك الشعبي في أي دولة.[1]

إن الحركات الاجتماعية الجديدة تتميز بأنها لا تسعى لامتلاك مؤسسات السلطة، ولا تزاحم الأحزاب السياسية في مجال نشاطها، فقط هي تأمل في ترسيخ نمط فعال من المشاركة الإجتماعية، على المستويات المحلية والقومية في بلداننا، وعلى المستوى العالمي بالنسبة للحركات التي تنزع نحو هذا الإتجاه، وذلك بغرض التأثير على سلطات صنع القرار وتحقيق مكاسب جماهرية على مستوى أو أكثر من تلك المستويات. كما أنها تمارس

[1] علي سعدي عبد الزهرة جبير، الحراك الشعبي ، دراسة نظرية في المفهوم والأسباب ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة النهرين العراق، العدد 02 (2021)، ص516، 531 ، السنة 2020، الصفحة 525-526-527.

الديمقراطية بمعناها شبه المباشر عن طريق أصغر الوحدات الإجتماعية الممكنة مثل الأسرة – المدرسة – الحي، ربما أكثر مما تفعله المؤسسات التقليدية ‘‘الأحزاب – النقابات"

كما أنيا تمثل الفاعل الاجتماعي الذي ينشأ بين أف ارد ليم مصالح عامة ويدركون بوية خاصة لهم، ومن ثمة فهي كل العناصر الجماعية والإستقاللية، ومستوى الوعي المرتبط بهوية مميزة ترتبط بمصالح نطاق محدد من المجتمع سواء كان يضم فئات اجتماعية متجانسة أو متطابقة تسعى إلى التأثير في المجتمع بتوسيع نطاق سلطة شرعية تعتمد على إكساب مجموعة من الأفكار والمبادئ والقيم والأخلاقيات قبولا واسعا من خلال تعبئة الجماهير وتسعى إلى تحسين مواقع الفئة الإجتماعية ،وهي تسعى أيضا للتأثير في بناء القوى الإجتماعية من خلال التوافق أو الصراع الإجتماعي ولكنها لا تسعى إلى إحراز السلطة السياسية وال امتالك المؤسسات السياسية التقليدية، بل أن فعاليات الحركات الإجتماعية تسهم في الإتجاه نحو الإنفتاح والمشاركة في صنع السياسات في مواجهة النموذج

التقليدي بترتيبته المحكمة وقيادته الحازمة وتسعى إلى توسيع المجال أمام المبادرات الشعبية عن طريق بناء هياكل محلية ‘‘منظمات –اتحادات " وتنظيم المظاهرات والإضرابات والمقاطعة والإحتجاج.

فهذه الحركات تمثل مرحلة جديدة من مراحل الصراع من أجل الديمقراطية، من خلال الإسهام في إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل الديمقراطية والقوة وأدوات الهيمنة، فهذه الحراكات لا تريد منافسة السلطة الرسمية، ولا تعتمد على المنظمات الجماهرية المعتادة كالنقابات مثلا لتوصيل مطالبها إلى السلطة وتقع في موضع وسط المؤسسات الرسمية والمؤسسات الجماهرية التقليدية، ومع ذالك تنشغل دوما بقضايا عامة تصب في نهاية المطاف في صالح الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية .

وبالتالي فهي تقوم بدور الوسيط الإجتماعي لغرض تمثيل القاعدة الشعبية والقيام بمحاولة المساهمة في خلق الحراك الإجتماعي والسياسي ،أي أنها تمارس السياسة على مستوى الشعبي القاعدي وتساهم بدورها في تعبئة الجماهير مما يساهم في خلق الوعي الثقافي لديهم لتغيير الأوضاع الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمجتمع وبالتالي عندما يكون التغيير يمس الطبقات الهشة في المجتمع ويكون من القاعدة الشعبية يمكنها الى وصول الى خلق التغيير الإجتماعي والسياسي والمساهمة في القضاء على كل أشكال التمييزواللامساواة[1].

[1] [1] فاطمة بن يحي، **دور الحركات الإحتجاجية في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 17، سبتمبر 2016، صفحة 123

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

-الكتب

1. عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الكتاب الثاني، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، 2006، الجيزة.
2. ربحي محمد عليان ، عثمان محمد غنيم ، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق ، عمان : دار الصفاء والنشر ، ط 1 ، 2000

الرسائل الجامعية

1. إسراء جمال عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين ،2017،
2. أميمة إبراهيم عزتمقال تحت عنوان: الحركات الاجتماعية (الاحتجاجية)، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدكتوراه، موقع.https://arabprf.com/?p=2368:
3. عبد الله جعفري ،الاتصال السياسي عند السلطة والمعارضة في الانظمة السياسية العربية " دراسة حالة جزائر – مصر (2014-2019) " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات سياسية مقارنة ، جامعة الجزائر 03 ، 2020-2021م
4. عبد المؤمن سي حمد، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه بعنوان: إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر، 2019.
5. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، "قراءات نظرية: التغيير السياسي – المفهوم والأبعاد"، 10 أفريل 2016م،

المقالات والمجلات

1. د. أحلام صارة مقدم و د. بن حوى مصطفى ، 22 فبراير الحراك الشعبي في الجزائر الأسباب والتحديات، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا، المجلد 2 العدد 6 السنة 2019
2. علي سعدي عبد الزهرة جبير، الحراك الشعبي ، دراسة نظرية في المفهوم والأسباب ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة النهرين العراق، العدد 02 (2021)، ص516، 531 ، السنة 2020،
3. اسماعيل صبري مقلد : موسوعة العلوم السياسية الكويت – جامعة الكويت – سنة1994
4. حسين بركاني، المقارنة الجينالوجية براد بغيم الحراك والثورة عند فريديركنيشته، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية/ جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 10، العدد 1 ، السنة 2021

5. سعاد بومدين، المعالجة الإعلامية للقنوات الفضائية الجزائرية لحراك 22 فيفري 2019، مجلة اتجاهات سياسية ، العدد السابع،
6. فاطمة بن يحي، دور الحركات الإحتجاجية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 17، سبتمبر 2016،
7. عبد النور بن عنتر، العامل الخارجي و الإنسدادالسياسي في الجزائر ، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات ، 21 مارس 2019 قطر.

المواقع الالكترونية

1. -ادرجودة محمد التغيير السياسي الموسوعة السياسية، الموقع-https://political : encyclopedia.org/dictionary .20/02/2022 08:45
2. الموقع الإلكتروني: أنواع المظاهرات والاحتجاجات.https://www.almrsal.com/post/847879 :
3. إزالة صورة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ولاية خنشلة، نشر بتاريخ 19 فبراير 2019 ، مشاهدة الفيديو بتاريخ 2022/04/22 .
4. اسلام عبد الحي ، بعد اطاحته لبوتفليقة لماذا يرفض حراك الجزائر للإنتخابات، الجزيرة نت، الجزائر، الانتخابات ، الرئاسة-الحراك4/https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/11/ - ،
5. الإصلاح العربي، مستقبل الحراك الشعبي الجزائريفي ظل تفشي وباء الكوفيد 19، مبادرة الإصلاح العربي، مستقبل-الحراك-الشعبي-الجزائري-في-ظل-تفhttp://www.arab-reform.net/ar/publication، 01-،07/04/2020
6. إيمان ، « أنواع المظاهرات » ،المرسل 13 https://www.almrsal.com/post/847879
7. تقدير موقف الانتخابات الرئاسية في الجزائر، جدل التأجيل وفرض التغيير، وحدة تحليل السياسات؟، المركز العربي للأبحاث، قطر ، 2019/03/14
8. تقدير موقف، ما بعد بوتفليقة، مرحلة التنافس بين الحلفاء ، الجزيرة للدراسات ، 04 أفريل 2019، http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2019/04/190404132554670.h tml،
9. حميدة حمودي « نظرية الحركات الاجتماعية» هياكل افضل وتنظيمات انسانية https://jounals.opemednitiom.org/insaniyat/8382 ،
10. رزاقي جميلة، حسب تقديرات مركز الأمن القومي، الحراك الشعبي في الجزائر يزعج دول أوروبا وإسرائيل ، 20 مارس 2019 http://www.eldjazairaonline.net ،
11. صهيب شنوف، 10 أمور تميز بها حراك الجزائر عن باقي الشعوب العربية، عربي بوست، 2019/03/10، 2019/03/13 ، http://arabicpost.net/opinions،

12.عبد القادر بن مسعود، فعلتها من قبل 'فهل تسعى الإمارات والسعودية إلى افشال الحراك بالجزائر؟ 28 مارس 2019، https://www.sasapost.com/the-arab-gulf-and-the-ptotests-of-algeria،

13.عبد النور تومي ، بين تداول السلطة والخوف من تأميم الحراك إلى أين تذهب الجزائر ، عربي بوست، بين-تداول – السلطة-الخوف-من-تأميم- الحراك https://arabicpost.net/opinions/2021/07/07 ، 07/07/2021،

14.عبد الوهاب بوبقرة، قوجيل، أهمية قصور يوليها رئيس الجمهورية لحماية حقوق الانسان، النهارonline ،قوجيل-أهمية-قصوى-يوليها-رئيس-الجمهورية https://www.ennaharonline-،

15.فرنسا 24 ، ماذا تضمن تقرير الهيئة الوطنية للوساطة والحوار في الجزائر، فرنسا 24 ، الجزائر – الحراك-مقترحات-الهيئة الوطنية-المستقلة-الحوار-انتخابات-رئاسية https://www.france24.com/ar/20190909- ،

16.فريد بلوناس، الحراك الشعبي الجزائري، الجزيرة نت، جزائر ، حراك – قيادات – بوتفليقة – احتجاجات net/news/politics/2019/3/1 , www.aljazeera , 15/03/2019،

17.فضيل التهامي ومصطفى راجعي، الحراك الشعبي في الجزائر، رأي اليوم http://www.raialyoum.com/index.php 10مارس

18.فوزي بن جامع، العهدة الخامسة لبوتفليقة تثير غضب الشارع الجزائري ودعوات لمسيرات جديدة، فرنسا24، مظاهرات-العهدة-الخامسة-بوتفليقة https://www.france24.com/ar/20190301

19.لويزة آيت حماش ، الحراك الشعبي في الجزائر بين الإنتقال المفروض والإنتقال التعاقدي، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر 2019/03/19

20.محمد أبو بكر، 7 أسباب تجعل حراك الجزائر استثنائيا، حفريات http://www.hafryat.com/ar/blog/7، ،

21.محمد السبيطلي ، حراك الجزائر ، أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، حراك- الجزائر- أزمة النظام – بين – الإصلاح – أو- القطيعة- https://www.google.com/search?q(pdf، مارس 2019، 2022/05/09، 10:30

22.محمد أمير، الحراك الشعبي في الجزائر إلى أين ، تحقيقات، مجلة البيان، https://www.albayan.co.uk/mgzaticle2.aspx?id=7831،

23.محمد بهلول، الحراك الشعبي في الجزائر ومعضلة الإنتقال السلطة ، نون بوست، 06 مارس 2019 ، http://www.noonposte.com/content/26835تصفح الموقع:

24.محمد بهلول، خصائص الحراك الشعبي في الجزائر، نون بوست، http://www.noonpost.com/content/27036 20/03/2019 ،

25. المصطفى بوجعوط، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي دراسة في متغيرات الاستقرار لأنظمة السياسية، الطبعة الأولى ، برلين ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، 2019،

26. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، "قراءات نظرية: التغيير السياسي – المفهوم والأبعاد"، 10 أفريل 2016م

27. ناصر جابي، الجيش والحراك الشعبي في الجزائر ، القدس العربي ، https://www.alquds.co.uk

28. نظام بركات : مبادء علم السياسة –عمان دار الكرمل لنشر والتوزيع الطبعة الثانية 1987

29. نور الدين بكيس، عام على انطلاق الحراك الشعبي الجزائري فما الحصيلة ، الجزيرة نت، عام على انطلاق الحراك الشعبي الجزائري، https://.aljazeera.net/opinions/2020/02/21 ، 20/02/2020، 30/04/2022 ،

30. وكالات سبق برس، الخارجية الأمريكية تعلق على الحراك الشعبي في الجزائر، 12 مارس 2019، https://www.sabqpress.net/national

31. وليد أشرف، مسيرات رافضة للعهدة الخامسة، الجزائر اليوم، العهدة–الخامسة–الشرطة–تم https://www.aljazairalyom.dz22فيفري 2019

32. ويكيبيديا، الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2019 ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الانتخبات –الرئاسية – الجزائرية – https://ar.wikipedia.org/wiki/مراجع2019 ،

فهرس المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للحركات الاحتجاجية والتغيير السياسيتعديل

المبحث الأول: مفهوم الحركات الاحتجاجية: 8

المطلب الاول: تعريف واسباب الحركات الاحتجاجية 8

اولا: تعريف الحركات الاحتجاجية 8

ثانيا: أسباب الاحتجاجات..... 8

المطلب الثاني: أنواع الحركات الاحتجاجية 11

أولا : الحركات الاحتجاجات السياسية..... 11

ثانيا : الحركات الاحتجاجات العمالية 12

ثالثا : الحركات الاحتجاجات الاجتماعية 12

رابعا: الحركات الاحتجاجات الطلابية..... 12

المطلب الثالث: المداخل النظرية لدراسة الحركات الاحتجاجية..... 13

أولا: النظرية التقليدية 13

ثانياً : نظريات تعبئة الموارد..... 13

ثالثاً : هيكل الفرص السياسية 14

المبحث الثاني: التغيير السياسي..... 15

المطلب الأول: مفهوم التغيير السياسي 15

أولا لغة..... 15

ثانياً: اصطلاحا..... 15

المطلب الثاني: أنماط التغيير السياسي..... 16

أولا : التغيير السياسي التطوري (الإصلاحي) 16

ثانيا : التغيير السياسي الثوري..... 16
ثالثا : الانقلابات والثورات بين النمط الإصلاحي والنمط الثوري للتغيير 17
المطلب الثالث: المداخل النظرية لدراسة التغيير السياسي..... 17
أولا : التغير بالمكونات 18
ثانيا : التغير بالأزمة..... 18
ثالثا :التغيير المعقد..... 19

الفصل الثاني الحراك الشعبي في الجزائر 2019

المبحث الاول: مفهوم الحراك الشعبي في الجزائر 2019..... 22
المطلب الاول: تعريف الحراك الشعبي الجزائري 22
المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي الجزائري..... 24
أولا : الأسباب السياسية 24
ثانيا : الأسباب الإقتصاديةوالإجتماعية..... 25
ثالثا : الأسباب النفسية 26
المطلب الثالث :مميزات الحراك الشعبي 26
أولا: سلمية الحراك..... 27
ثانيا:كسر حاجز الخوف والتظاهر..... 27
ثالثا:إعطاء للمطلب السياسي على المطالب الأخرى 27
المبحث الثاني: تحديات الحراك الشعبي في الجزائر..... 30
المطلب الأول: تحديات تأطير الحراك الشعبي الجزائري 30
أولا : إختيار ممثلين للحراك الشعبي بين الرفض والتأييد..... 30
ثانياً : محاولة السلطة عقد لقاء سري مع ممثلين من مختلف الولايات:..... 30
ثالثا : حاجز الصمت..... 31

رابعاً : عام على إنطلاق الحراك الشعبي..... 32
المطلب الثاني :تحديات إستمرار الحراك الشعبي في الجزائر 34
أولا : فشل السلطة في وقف الحراك الشّعبي 35
ثانياً : تحدي أخر للحراك "وباء كوفيد19"..... 36
ثاالثاً : الحراك في ظل الوباء : 37
رابعا : مستقبل الحراك بعد الوباء 38
المطلب الثالث: التحديات الداخلية والخارجية للحراك الشعبي الجزائري:..... 39
أولا التحديات الداخلية 39
ثانيا : التحديات الخارجية 42
المبحث الثالث :دور الحراك الشعبي الجزائري في تحقيق التغيير السياسي..... 43
المطلب الأول:أثر الحراك الشعبي الجزائري في تجسيد التداول على السلطة..... 43
أولا : الهيئة الوطنية للوساطة والحوار بقيادة كريم يونس 44
ثانياً : تنظيم الإنتخابات في أقرب الأجال..... 44
ثالثاً : حصاد ست أشهر من الحراك الشعبي لتغيير النظام 45
رابعا :رد الشارع الجزائري على مقترحات كريم يونس 45
خامساً : رد الجيش على مطالب المتظاهرون..... 46
المطلب الثاني: أثر الحراك الشعبي في تحقيق نزاهة الإنتخابات..... 46
أولا : أزمة ثقة 46
ثانيا : رفض الآليات 47
ثالثا : الانتخابات 48
المطلب الثالث: أثر الحراك الشعبي في تجسيد إحترام حقوق الإنسان في الجزائر 49
أولا : الثقة بين السلطة والمواطن..... 49

ثانيا : حماية حقوق الإنسان 50

الخاتمة 52

قائمة المصادر والمراجع..... 55

الملخص :

اهتم هذا البحث بالحركات الاحتجاجية في بعض دول العالم والتطرق إلى أسبابها وأنواعها والمداخل النظرية للحركات الأحتجاجية والتغيير السياسي الذي حدث بعد هذه الحركات الاحتجاجية

واتخاذ الحراك الشعبي الجزائري كادراسة حالة من بين الحركات الاحتجاجية التي عاشتها مختلف الشعوب في دول العالم بصفة عامة والشعوب العربية بصفة خاصة

الكلمة المفتاحية : الحراك الشعبي ، التغيير السياسي ، المظاهرات ، الاحتجاج .

Summary:

This research is concerned with the protest movements in some countries of the world and addressing their causes, types, theoretical approaches to protest movements and the political change that occurred after these protest movements.

Taking the Algerian popular movement as a case study among the protest movements experienced by various peoples in the countries of the world in general and the Arab peoples in particular

Keyword: popular movement, political change, demonstrations, protest.